

الأبعاد الإثنية في تشكيل الأقاليم الإتحادية

دراسة تحليلية في النموذج العراقي

د. زانا رؤوف حمه كريم*

الكلمات المفتاحية: الإتحاد الفدرالي، الإثنية، الإثنو-فدرالية، النزاعات الإثنية، المجتمعات المتعددة
<https://doi.org/10.31271/jopss.10009>

ملخص البحث:

تعد ظاهرة النزاعات الإثنية إحدى القضايا الهامة التي برزت بكثرة ليس على المستوى الداخلي و حسب، و إنما في الساحة الدولية أيضاً خلال العقود الأخيرة، وذلك بسبب زيادة الإثنيات وتنازعها حول العديد من القضايا والمطالب الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية... خاصة في الدول التي إختارت الفدرالية كشكل للتعايش المشترك بين مكوناتها من هنا فإن طرح الفدرالية يبدو لوهلة الأولى بأنه نموذج أو أحد الحلول المنطقية لمشكلة الإثنيات في المجتمعات المتعددة وقد ساهم في إدراج قضية الإثنيات كقضية عالمية على سلم أولويات قضايا المجتمع الدولي نظراً للأثار التي تحدثها ليس على الصعيد الداخلي للدول فقط، وإنما على المستوى العالمي أيضاً. وعلى الرغم من أن تطبيق النظام الفيدرالي في العراق قد أصبح ممكناً من الناحية الدستورية والقانونية مروراً بقانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الإنتقالية و إنتهاءً بدستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، لكن من الجانب السياسي والواقعي تواجه محاولات تشكيل الأقاليم في العراق الكثير من المخاوف والعقبات أدت إلى فشل أكثر من محاولة قانونية ودستورية تقوم به محافظة من المحافظات العراقية، و عدم معالجة مشكلة الإثنيات في العراق حتى بعد نفاذ دستور عام ٢٠٠٥ و تبني النظام الإتحادي يفرض علينا بالضرورة البحث عن حلول أخرى بديلة لمشكلة الإثنيات في العراق أهمها طرح أطروحة إمكانية تشكيل أقاليم إتحادية في العراق على أسس إثنية بحتة هذه الدراسة تحاول البحث في الأبعاد الإثنية لتشكيل هذه الأقاليم في العراق.

پوخته ی توژیینهوه:

رهههنده ئیتیهکانی پیکهانی هه ریم له دهوله ته فیدرالیه کانداه:

توژیینهوه به کی شیکاری سه بارهت به عیراق وهک هه وونه بهک

گفتوگو کردن ده رباره دیاره میلملانی پیکهاته جیاوازه کانی کومه لگه، به به کیک له بابه ته گرنه گه کان هه ژمار هه کریت، نهک هه له سهه ر ئاستی ناوخیوی و بهس، به لکو له سهه ر دهه ره کیش، به

* أستاذ القانون العام المساعد، كلية القانون والسياسة - جامعة التنمية البشرية، السليمانية - العراق

Zana.rauf@uhd.edu.iq

<https://orcid.org/0000-0002-1028-7338>

تمهيد

إن الفدرالية في مفهومها النظري توفرها نظام دستوري متين، تستند عليه التعددية الديمقراطية، ومن خلاله تساهم الفدرالية بتعزيز الديمقراطية النيابية عبر توفير مواطنة مزدوجة (مواطنة داخل الأقليم و مواطنة داخل الدولة الاتحادية)، وأنها تساهم في تجسيد مبدأ العدالة، من خلال الحد من الأعمال التعسفية للدولة. وكذلك الحد من قدرة الدولة على إنتهاك الحقوق من جانب والمساعدة على تأمين الديمقراطية من جانب آخر ففي الوحدات السياسية الأصغر داخل الدولة الاتحادية بإمكان الأفراد الإشتراك بشكل مباشر في حكومة عمودية وحدوية. وبشكل غير مباشر في حكومة أفقية إقليمية و زيادة على ذلك، فإن لدى الافراد والمجموعات الساخطين من الظروف السائدة في إحدى دويلات (أقليم) الإتحاد، خيار الإنتقال إلى دويلة الى أخرى، مع ضمان بقائهم داخل دولة الأم (وهذا طبعاً بإفتراض أن الدستور يكفل حرية الإنتقال بين دويلات الإتحاد الفدرالي) وهذا يعني أن النظام الفدرالي يقوم على أساس تكريس التعددية والتنوع، مهما كان أساس هذا التعدد والتنوع، وهذا بحد ذاته مصدر إثراء للدولة على مستويات عدة (إقتصادية وسياسية واجتماعية وادارية.. الخ) وفي المقابل وفي ظل المجتمعات المقسمة إثنياً، فإن نقل السلطة تكون عادة من خلال وحدات دون الوطنية كما هو الحال في أغلب نماذج الأنظمة العرقية المتعددة، ويبدو أن هذه الطريقة هي استراتيجية شائعة للوقاية من خطر إختراق الدولة ككل وحلها. ولهذا السبب نفسه قد يكون خطر الانفصال في المجتمعات المتعددة إثنياً أعلى نسبياً. لأن الجماعات الإثنية لديها بالتأكيد حالة كامنة خاصة بها والتي تمنحهم السبب الكافي والفرصة في نهاية المطاف للنضال من أجل الانفصال. بشكل كامل تختلف إختلافاً كلياً عن الدولة الأصلية.

وعند التمعن في المشهدين السياسي والقانوني في العراق، خاصة بعد الغزوتين (الأولى في ٩ / ٤ / ٢٠٠٣) و مروراً بـ(الغزوة الثانية في ١٠ / ٦ / ٢٠١٤)، و وصولاً الى مرحلة ما بعد إجراء عملية إستفتاء انفصال إقليم كردستان عن العراق في (٢٥/٩/٢٠١٧) ومن خلال دراسة والتحويلات الدراماتيكية التي حدثت خلال تلك الفترة، والتفاعلات القانونية والسياسية التي واكبت هذه التحويلات والنقاشات التي دارت حولها منذ تلك اللحظة الى الآن يبدو جلياً أن مسألة شكل الدولة العراقية و كيفية التعامل مع الهويات الفرعية - الإثنية في العراق لمرحلة ما بعد الغزوة الثانية، وما تبعها من ترسبات و تداعيات ستعود الى الواجهة بقوة وأن البحث عن ضمان الهويات الوطنية والفرعية، والتجانس المجتمعي في ظل هذه التركيبية الإجتماعية المعقدة، والإنسجام السياسي المستند الى البنية المجتمعية، سيشكل معضلة قانونية جديدة ذات جذور سياسية عميقة، تواجه النخب السياسية من جانب و بنية المجتمع العراقي ككتلة إجتماعية موحدة نظرياً من جانب آخر، بحيث أنها ستصبح بلا شك أحد التحديات الجدية التي تواجه العملية السياسية في العراق، ليس في الان فحسب، وإنما الى أمد بعيد أيضاً.

أهمية الدراسة:

بالرغم من أن موضوع الإثنية والتعدد الإثني يشكل مادة غنية لأية دراسة علمية و أكاديمية، كونه يدخل ضمن نطاق الإهتمامات الأكاديمية في حقل العلوم الإجتماعية عموماً والدراسات القانونية

الأبعاد الإثنية في تشكيل الأقاليم الإتحادية: دراسة تحليلية في النموذج العراقي

والسياسية خصوصاً، لاسيما في ظل تنامي الصراعات الداخلية بين مختلف الجماعات الإثنية المشكّلة للدولة، والصعوبات. فإن دمج هذا الموضوع بموضوع شكل الدولة في العراق، يمنح حيوية للدراسة، خاصة بعد معرفة حقيقة عدم نجاح حكام العراق منذ تأسيس الدولة في العهد الحديث (منذ العهد الملكي الى حين الجمهورية الثامنة) في أن يكونوا آباءً مؤسسين لتحديد شكل مستقر للدولة متفق والبنية المجتمعية في العراق، وبناء نظام سياسي مستقر و آمن ومستمر في هذا البلد. قادر على حماية حقوق وحرّيات مكوناته بشكل متساوي، مما ساهم في جعل أغلب الأطروحات التي قدمت بشأن إمكانية ضمان التعايش السلمي بين مكونات الشعب الواحد أن تعيش في حالة التعارض واللا استقرار. لقد كان طرح فكرة الفدرالية في العراق لمرحلة ما بعد (٢٠٠٣/٤/٩) بدت في بداياتها وكأنها أحد النماذج المعقولة لبناء الدولة وفق أسس جديدة وعلى هذا الأساس فقد تضمنت أطروحة الفدرالية (في العراق) في بداياتها فرضية تحويل معضلة كبيرة إسمها (معضلة الإثنيات) في العراق من مشكلة قومية / مذهبية / دينية / تاريخية / سياسية الى مشكلة دستورية بحتة. ومن ثم البحث عن حل عقلائي و واقعي لها، مثبتة في نصوص دستورية، قابلة للتطبيق في أقرب وقت ممكن، إلا أن هذه الأطروحة لم تكتب لها النجاح.

مشكلة الدراسة

لا توجد لحد الآن دراسة منهجية حول تفسير كيفية تأثير التباين في العلاقة بين المجموعة الإثنية والحدود الإدارية على حدوث خطر النزعات الانفصالية (بالأخص بالنسبة لموضوع العراق). عليه يمكن طرح مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة التالية والتي نحاول الإجابة عليها في سياق البحث، هل أن المشكلة التي كانت ولا تزال تقف في وجه (فدرالية) العراق غير المتجانس إثنيّاً هي مشكلة أو قضية قومية أو جغرافية، أم هي قضية سياسية ولكنها مختلطة مع أوراق أخرى متعلقة بإدارة البلاد، وكيف ساهمت الجماعات الإثنية في تاجيح النزاع الإثني؟ وهل أن حقيقة الفدرالية في العراق تقوم في الأساس على مدى تفهم و إدراك الأحزاب السياسية و الحركات إجتماعية لضرورة هذه القيمة الدستورية أم ان الأمر يستند الى مدى تفهم و إدراك الجماعات الإثنية نفسها في تعاملها مع الإثنيات الأخرى؟ وهل أن الفدرالية تعد إضافة جديّة لبناء النظام الديمقراطي والتعايش السلمي المشترك وأطروحة لحل المشاكل أم أنها تشكل عائقاً أمام التعايش و تمثل تكريساً للحكم الإثني في البلاد؟ وإذا كانت أطروحة الفدرالية لمرحلة ما بعد الغزوة الأولى، تأسست وفق أسس (الحقائق الجغرافية - التاريخية - الفصل بين السلطات) (و التي يمكن تسميتها بالأسس الوطنية - أسس السلطة المركزية) لضمان العيش المشترك بين الإثنيات المختلفة هل يمكن أن نشهد لمرحلة ما بعد الغزوة الثانية فدرالية وفق أسس (محلّية)، أي أسس إثنية بحتة وفقاً للهويات الفرعية؟ وأخيراً هل يمكن أن ننظر الى الفدرالية لمرحلة ما بعد الغزوة الثانية على أنها تتشكل وفق أسس (الأصل أو العرق أو الإثنية أو القومية أو المذهب) ؟

فرضية الدراسة:

هذه الدراسة تحاول طرح فرضية مفادها أنه لا يمكن حل المشاكل الإثنية إلا على أساس الأسس

الإثنية نفسها، وبما أن السلطة الاتحادية الحاكمة في العراق هي في الأصل سلطة إثنية - ذات هوية فرعية، لذا فهي لا يمكنها معالجة أو إدارة التنوع الإثني إلا من خلال الإقرار بتشكيل الأقاليم وفق أسس إثنية أيضاً. وهذا ما يفترض تجزئة المجرأ في العراق و تحويل موطن مجموعات الهويات الفرعية الى أقاليم وفق أسس جغرافية - دستورية ومن ثم ستغدو لجميع الإثنيات الفرعية المتشكلة في أقاليم، هويات وطنية، ولكن ضمن إطار إقليمها الخاص. أما العاصمة (الوطنية)، فهي لا يمكن أن تصبح وطنية إلا إذا كانت بلا هوية إثنية.

منهجية الدراسة:

تستند هذه الدراسة بالدرجة الأساس على أسلوب المنهج التحليلي، وخاصة التحليل النوعي. كما نستعين في بعض الحالات بالأسلوب المقارن.

خطة الدراسة:

في ضوء ما تقدم ذكره، نقسم البحث الى محورين رئيسين، نحاول في المحور الأول تسليط الضوء على فرضية الإنسجام والتجانس الإجتماعي في ظل المجتمع المتعدد، أما المحور الثاني من هذه الدراسة، فيخصص لدراسة ديناميكية النزاع الإثني و تشكيل الأقاليم الاتحادية في العراق.

١. فرضية الإنسجام و التجانس الإجتماعي في ظل المجتمع المتعدد

١.١: بنية المجتمع المتعدد والمجموعات الإثنية^(١)

إن الإثنية كظاهرة إنسانية لا يمكن التغافل عنها في حقل الدراسات السياسية والقانونية والإجتماعية، ذلك لأنها ظاهرة الانتماء إلى أصل "عرقى" (Race) فهي من مكونات المجتمعات البشرية، ولا تخلو منها أية دولة، مهما إتسمت بالقومية (Nation - State)، ولعلنا لا نجد دولة ذات نقاء عرقى (Ethnic Purity) إلا نادراً^(٢). كما أن الصورة المثلى لدولة تتسم بالتجانس العرقى، لم تتحقق على أرض الواقع في عالمنا المعاصر، ما عدا إستثناءات لا ترقى إلى مستوى الدراسة المقارنة. وقد كشفت بعض الدراسات الحديثة أنه من بين (١٥٠) دولة مستقلة خضعت للدراسات المقارنة خلال الأعوام (١٩٧٠-٢٠٠٠) أنه لا توجد سوى (١٥) دولة تتمتع بالتجانس السكاني- الإثني^(٣). من الواضح أن ظهور الدراسات

(١) بالنسبة لمفهوم الإثنية : فيبدو أنها اشتقت من الناحية اللغوية من اللفظ اليوناني (EθVIKOS)، وتعني الوثني أو البربري غير المتمدن، وكان هذا المصطلح يستخدم في الحضارة الإغريقية للدلالة على الشعوب التي لم تتبنى نظام دولة المدينة (CITY OF STATE) أما من الناحية الاصطلاحية فإن لفظ الإثنية كحالة يعتبر من الألفاظ المستحدثة نسبياً، إذ لم يستخدم هذا المصطلح إلا بعد الخمسينيات من هذا القرن على يد الأنثروبولوجيين وعلماء الاجتماع، بحيث يتعلق هذا المفهوم بظواهر إجتماعية وسياسية معاصرة لدراسة المشاكل التي تعاني منها الدولة في ظل التعدد والنزاع الإثنوهموياتي، وقد تتخطى حدود الدولة لتصبح مسائل يهتم بها المجتمع الدولي، كالمشكلة الكوردية والأرمنية، والكشميرية...، ويشير العديد من المفكرين على أن مفهوم الإثنية يقصد به "مجموعة من الأفراد الذين يقيمون في حيز جغرافي معين و يشتركون في خصائص عدة من مثل: اللّغة العادات الدين والعرق...." راجع بهذا الخصوص د. سعدالدين إبراهيم، الملل والنحل والأعراف، الجزء الأول، المجلد الثاني، مركز ابن خلدون، القاهرة، ٢٠١٨، ص٤٣. برزت الإثنية في الكثير من دول العالم نتيجة تصاعد المدّ الإثني القومي في فترة التسعينات إثر تفكك الاتحاد السوفياتي بسبب الحروب الانفصالية (Separatists Wars) راجع بهذا الخصوص : حارث عادل، العيفاوي جمال، النزاع الإثني في ظل وجود أزمة التعددية، دراسة متاحة على موقع المركز الديمقراطي العربي، على الرابط الآتي :

<http://democraticac.de/?p=2346>

(٢) من المؤكد أن الدول القومية ذات نقاء عرقى (حتى وإن وجدت في الوقت الحالي)، فإنها تعيش في حالة من اللآ إستقرار نتيجة للمتغيرات التي حدثت على مستوى المجتمع الدولي ككل و يبدو أن الفقيه (John Dunn) من أوائل الفقهاء السياسيين الذين تداركوا أهم عضلات الدول القومية الحديثة إذ أشار في كتابه (أزمة الدولة القومية المعاصرة - Contemporary Crisis of the Nation State) الى أن ما تشعر به الدول القومية الحديثة من أزمات، ناتج عن متغيرين رئيسين، اولهما هو عدم وضوح النظريات التي تضمن شرعية هذه الدول القومية في كثير من أماكن العالم، وخاصة في المناطق التي تشهد صراعات مسلحة، وثانيهما : هو إرتفاع مستوى وعي الناس تجاه المشاكل السياسية والثقافية والإقتصادية... للتفصيل راجع

John M. Dunn (editor), Contemporary Crisis of the Nation State, Published for the Political Studies, Association by Blackwell Publishers (Oxford, Cambridge, MA), 1995, p53.

(٣) لقد "أطلق قدماء اليونان مصطلح الإثنية على الغرباء المتوحشون (Wild people)، ثم انتقل إلى اللاتينية (Ethnicum) ليقترب من الدلالة اليونانية، حيث وصف به الكفار (Les Infidèles) والغرباء من غير المسيحيين واليهود. في سنة ١٨٩٦ اقترح جورج فاشير دولا بوج (Georges Vacher De La Pouge) في كتابه "الاختيارات الاجتماعية" (Sélections Sociales) استعمال كلمة إثنية للإشارة إلى السكان ذواو الخلفية العنصرية، التي لا تتغير رغم وجود اختلافات لغوية أو انشاقات ديموغرافية وقد تُرجم مصطلح الإثنية في بداية القرن العشرين إلى "الألمانية" (Ethnikam)

المتعلقة بمسألة الإثنيات، كان في الغالب متأثراً ضمن صورتين متكاملتين، "الأولى: تحرير جماعات المواطنين الواقعين في الدولة التي ينضمون إليها تحت سيطرة حكومة يمت أعضائها بسبب إلى قومية أخرى، وإعطاء الأقليات القومية بذلك إمكانية تشكيل دولة مستقلة. و الثانية: جمع الشعوب التابعة لقوميات بذاتها، والتي كانت من قبل خاضعة لسيادات مختلفة، سواء كانت دولاً مستقلة أو كانت أقليات قومية في دولة واحدة. ولهذا فقد شغلت موضوعات الهويات الفرعية والشعوب والإثنيات ولا تزال تشغل، صدارة المشهد في كل مكان في العالم^(٤).

كما أن ظهور الحركات الإثنية في القرن التاسع عشر، لم يكن الإتهماً لظهور حركات وحدوية في أوروبا، وبالأخص في كل من إيطاليا وألمانيا وبلجيكا في عام ١٨٣٠، بولونيا الروسية عام ١٨٣١.. وفي عام ١٨٤٨ احتلت المحاولات التوحيدية، المكان الأول في الدويلات الألمانية والإيطالية والرومانية. من هنا فقد أصبحنا أمام حركات إجتماعية - إثنية تتوخى تأسيس أوطان لها، وذلك بعد أن تؤسس لمفهوم الجماعة العرقية أو الإثنية أي تأسيس تجمع بشري يرتبط أفرادها فيما بينهم من خلال روابط فيزيقية أو بيولوجية أو ثقافية، ويعيش هذا التجمع في ظل مجتمع سياسي أرحب، مشكلاً لإطار ثقافي حضاري مغاير للإطار الثقافي والحضاري لباقي المجتمع، ويكوّن أفرادها هذا التجمع مدركين لتمييز مقومات هويتهم وذاتيتهم، و ينشطون دوماً من أجل الحفاظ على هذه المقومات في مواجهة عوامل الضعف والتحليل^(٥) وبمرور الوقت باتت هذه الحركات الإثنية تتكاثر في كل مكان، وبطريقة معبرة. فترنح الأسس القومية للدولة، وتتفكك الدول الكبيرة وتضخم مخاطر الانفجار على عدد لا بأس به من الدول. وكان من شأن ذلك أن يبدل الصورة الإثنية - جغرافية للعالم والتوزيع السكاني للسكان بشكل كبير. وقد إزدادت في العقود الأخيرة عدد الدول بوضوح في زمن تاريخي قصير نسبياً. والحالة هذه، أصبح صعود القوى المعبرة عن المركز ((الإقليمية - الداعية للحكم الذاتي- الانفصالية - السيادةية - التعاونية - الإلحامية- التقسيمية - الإندماجية)) يتأجج منذ فترة في مواجهة ضعف التماسك القومي وعدم إستقرار الدول وتدفق الهجرات لقد إنبعثت هذه الحركات بمعظمها من خلال نزعات قومية -إثنية تواقفة إلى الماضي، وهي معززة بذاكرات تاريخية ثقافية - قومية^(٦).

(das)، وإلى الإنجليزية (Ethnic)، وإلى الفرنسية (Ethnie) أما في اللغة العربية فقد نقلت الكلمة بترجمتين: حرفياً إلى "إثنية" ودلالياً إلى "عرقية".... فأغلب القواميس العربية تترجم (ethnicity) إلى عرقية بدلاً من إثنية..أما في الوقت الحالي، فقد أصبح مصطلح "الإثنية" مستعملاً بشكل شائع منذ ١٩٧٠، وهو يحتل الآن حيزاً هاماً في الدراسات الاجتماعية والاجتماعية السياسية والخطابات الأمنية والسياسية.. نقلاً عن بوحنينه قوي، جيدور حاج بشير، إدارة التنوع الإثني- اللغوي في بلجيكا، قراءة في التجربة، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية (AJPS)، الجزائر متاح على الرابط الإلكتروني الآتي (تاريخ الزيارة ٢٠١٧/٦/١) :

<http://www.maspolitiques.com/ar/index.php/ar/articles/73-x>

(٤) جوزيف ياكوب، مابعد الأقليات، بديل عن تكاثر الدول، ترجمة حسين عمر، ط١، المركز الثقافي العربي، المغرب، ٢٠٠٤، ص١٤.

(٥) بوحنينه قوي، جيدور حاج بشير، إدارة التنوع الإثني- اللغوي في بلجيكا، قراءة في التجربة، المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٦) جوزيف ياكوب، المصدر السابق، ص ١٥.

الأبعاد الإثنية في تشكيل الأقاليم الإتحادية: دراسة تحليلية في النموذج العراقي

من الناحية النظرية، يعد (فريدريك بارث Frederic Barth) من أوائل المساهمين في بلورة مفهوم ديناميكي للإثنية، فالإثنية بنظره لا تعبر عن مجموعات جامدة وثابتة، بل هي تجمعات بشرية غير ثابتة، أعضاؤها يتغيرون (على المدى الزمني البعيد)، وذلك لأن عضويتها وحدودها مرتبطة بالتغيرات التي تطرأ على الأوضاع الاجتماعية. وقد أكد (Barth) أن الهوية الإثنية تولد وتؤكد وتنتقل في نطاق التفاعل والتعامل بين صناعات القرار والفرد. ويستخدم السوسولوجي البريطاني (انتوني د. سميث) الكلمة الفرنسية (اثنيه Ethno) لوصف جماعات تشترك في أساطير معينة عن أصلها ومنحدرها، كما إنها ترتبط برقعة أرض معينة، وتمتاز في الأقل ببعض العناصر الثقافية المشتركة وبوجود إحساس بالتضامن بين معظم أفرادها. والوعي بالانتماء المشترك هو ما يميز الإثنية عن القوم، فالقوم جماعة ذات ثقافة مشتركة وأساطير مشتركة عن الأصل، لكنها تفتقر إلى التضامن، كما تفتقر إلى النزوع المقصود للحفاظ على حدودها المميزة^(٧) كما أن الباحث (فيرنفال - Furnival) يعد أول من أكد وشدد بقوة أكبر من أي كاتب آخر على أن "المجتمعات التعددية" ذات الأصول العرقية المختلفة لا تتلاقى فيما بينها إلا في السوق (أي لتبادل الحاجيات والسلع) حيث يتوجب على أعضاء كل مجموعة إثنية التخلص من سلعهم وخدماتهم لأعضاء الجماعات الأخرى. ونتيجة لذلك لا تتطور "إرادة اجتماعية" مشتركة أو "طلب اجتماعي"، وإنما تنمو الطلبات الفتوية إن "الطلب الاجتماعي" بحسب تعبير فيرنفال هو حقيقة أساسية في (الغرب الرأسمالي الليبرالي) وعلى هذا الأساس فإن النقطة الأساسية حول "التعددية" في المجتمع وفقاً لهذه النظرية تكمن فقط في حقيقة واحدة، وهي أنها لا تؤدي سوى حدوث علاقات إقتصادية أو سوقية في الختام^(٨).

تعد الإثنية ظاهرة تاريخية، تعبر عن هوية إجتماعية تستند إلى ممارسات ثقافية معينة ومعتقدات متفردة والاعتقاد بأصل وتاريخ مشترك وشعور بالانتماء إلى جماعة تؤكد هوية أفرادها في

(٧) راجع بهذا الخصوص دراسة (دون ذكر الكاتب) بعنوان التعددية والتنوع الإثني والعربي، متاح على موقع درر العراق، على الرابط الإلكتروني الآتي (تاريخ الزيارة ٢٠/٥/٢٠١٧)

<https://www.dorar-aliraq.net/threads/166066>

(٨) في المجتمعات التعددية لا يلتقي الناس من أصول عرقية مختلفة إلا في مكان السوق حيث يجب على مختلف المجموعات التجارة وتبادل السلع والخدمات مع بعضها البعض. وبالتالي لا تتطور "إرادة اجتماعية" مشتركة لتقييد استغلال أعضاء مجموعة واحدة من قبل أعضاء مجموعة أخرى. من أجل الجبلولة دون وجود أركان السوق لابد من وضع بعض الإطار الاجتماعي لتنظيم المعاملات بين المجموعات؛ في حالة إندونيسيا تضمنت المحاولات الرئيسية لحل معضلة التعددية فرض نظام الطبقات وحكم القانون العام والديمقراطية القومية والفيدرالية. الرواية الجيدة لارتفاع و (جزئية) زوال التعددية في ذلك المجتمع هي الجمعية الإندونيسية (1956 W. W. Wertheim's Transition). قام كُتاب في وقت لاحق (بما في ذلك على سبيل المثال The Plural Society MG Smith في جزر الهند الغربية البريطانية ١٩٦٥) بتوسيع استخدام Furnivall ليشمل مجتمعات ما بعد الاستعمار والأعراق في منطقة البحر الكاريبي وجنوب أفريقيا - والتي كان ينظر إليها على أنها تعددية اجتماعياً وثقافياً (إذا لم يكن ذلك بدقة من حيث تقسيم العمل). للتفصيل حول هذا الموضوع، راجع:

John Rex, The Plural Society in Sociological Theory, Wiley on behalf of The London School of Economics and Political Science, (Jun., 1959), p115

تفاعلهم مع بعضهم ومع الآخرين. وقد ظهر هذا المفهوم في الأساس للتحايل على الدلالات اللغوية المباشرة لمفهوم الأقلية التي تشير إلى القلة العددية، وكذلك على ميراثه التاريخي الذي يشير ولو بطريقة لا شعورية إلى مفهوم التعصب العنصري، شأن من يمثل الأصل القومي والتمييز ضد من لا يمثله والتشكيك من ثم في صدق انتمائه. إن عالمنا الحالي عبارة عن مزيج من إثنيات لا تحصى وفق أسس مختلفة، من قوميات و ثقافات إثنية و دينية و قومية و مذهبية و بدوية و حضرية و مدنية و قبلية.. الخ^(٩).

ومنذ استخدام مفهوم الجماعة الإثنية كمصطلح أكاديمي بين الأوساط العلمية، فإنه صار أحد أكثر المفاهيم خلافية بين الباحثين في هذا المجال حيث تردد مضمونه بين التعبير عن جماعة فرعية أو أقلية، والتعبير عن جماعة أساسية أو أمة أو الجمع بين المعنيين، بإعتبار أن من الشعوب من يملك كل خصائص الأمة ومقوماتها وإن لم تكن له دولته المستقلة إلا ان المتفق عليه في هذا السياق هو أنه عندما تجتمع إثنيات مختلفة وفق أسس محددة في حدود دولة واحدة، يظهر ما يمكن تسميته بـ(المجتمع المتعدد). عليه يمكن وصف المجتمعات المتعددة إثنيةً بمميزات ثلاث وهي أولاً: تباينات تتمتع بدرجة متفاوتة من الثبات بين المكونات لا تتبدل كتبدل الرأي العام، ثانياً: تصنيف إجتماعي لبعض المجموعات بسبب الاختلاف الديني أو اللغوي أو العرقي، وثالثاً: تنظيم هذه المجموعات ضمن مؤسسات (تربوية واجتماعية وسياسية ودينية. الخ)^(١٠).

يستنتج من ذلك بأن التباينات في المجتمع المتعدد إثنيةً هي تباينات ثابتة من جانب ومتحركة من جانب آخر. فهي غير ثابتة لان العملية الانتخابية وتحولات الرأي العام قد تؤمن إمكانية تحول أو تغير إثنية معينة من الأقلية إلى الأكثرية وبالعكس، والتناوب في السلطة أو تحالف الأقلية مع الأكثرية الإثنية

(٩) الأقليات هي مجموعات بشرية ذات سمات وخصائص تختلف عن مثيلاتها في مجتمع الأكثرية، ولكل أقلية منها سمات قومية أو إثنية أو دينية مشتركة بين أفرادها. تختلف الأقليات فيما بينها نوعاً وهوية وانتماء، كما تأخذ تسميات مختلفة مثل: جالية أو فئة أو طائفة أو ملة أو فرقة أو مجموعة وغيرها من تسميات تدل في الغالب على جذور الأقلية وأصولها، وهويتها الاجتماعية والبشرية. وتنضوي تحت مفهوم الأقليات أمط وأنواع مختلفة منها: الأقلية العرقية والأقلية الدينية والأقلية اللغوية والأقلية المذهبية والأقلية القبلية - العشائرية والأقلية الإقليمية والأقلية الثقافية والأقلية السياسية والأقلية الاقتصادية - الاجتماعية والأقلية القومية المتعددة الجذور. وما عداها مشتق منها ومتفرع عنها أو جامع لها بصيغة أو بأخرى، مثل القول بأقلية إثنية أو عنصرية وغير ذلك. ومع ذلك فإن الأقليات العرقية والإثنية العنصرية، هي والأقليات الدينية - المذهبية، أكثر أمط الأقليات ظهوراً في العالم، وتكمن وراء أغلب الصراعات التي تنشأ من حين إلى حين بين الأقلية والأكثرية في بلد ما. ويجدر بالذكر أن مفهوم الأقلية يذوب أحياناً في مفهوم القومية، ويشير هذا جديلاً حول مجموعة بشرية ما. فالأقلية القومية، هي في الواقع أقلية ذات هوية متعددة الانتماء تجتمع فيها عناصر العرق والأصل واللغة والعادات والتقاليد والتراث الحضاري والتاريخي، وأحياناً الدين والعقيدة وغيرها من مكونات تختلف فيها عن الأكثرية. وتعيش الأقليات القومية في ظل حكم أكثرية قومية، تخضعها لقوانينها وأنظمتها وتهيمن عليها. للتفصيل راجع د. رحال بوبريك، الأقليات الإثنية في زمن الانتقال الديمقراطي، مركز الجزيرة للدراسات، دراسة متاحة على الرابط الإلكتروني الآتي (تاريخ الزيارة ٢٠١٨ / ٢ / ١) :-

<http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/2013124122841440101.html>

(١٠) في الحقيقة تتوفر عدة اسس لقياس درجات التعدد في المجتمع ولامجال هنا لدراساتها.

الأبعاد الإثنية في تشكيل الأقاليم الاتحادية: دراسة تحليلية في النموذج العراقي

- إنتخابياً لتولي زمام الحكم والسلطة إئتلافياً. وهذا يفترض تلافي بعض التباينات بين الإثنيات والمجتمع المتعدد بهذا المعنى، هو المجتمع المنقسم إنتخابياً أكثر من كونه مجتمعاً منقسماً إثنياً. وهي ثابتة من جانب آخر، لأنها ليست مجرد تباينات في الرأي العام، بل هي تباينات أصيلة ذات جذور عميقة تباينات تستند الى إختلاف الثقافة أو اللغة أو العرق أو الطائفة، هذه التباينات تتميز بعدم التحرك والثبات، وأن لها حدود مرسومة، وهي لا تتحرك دون تشكيل نزاع أو صراع. و المجتمع المتعدد بهذا المعنى الثابت، هو المجتمع الجزأً بفعل الانقسامات الدينية أو الأيديولوجية أو اللغوية أو الجهوية أو الثقافية أو العرقية، كما أنه المجتمع الذي تنتظم بداخله الأحزاب السياسية، ومجموعات المصالح، ووسائل الإعلام والمدارس، والجمعيات التطوعية، على أساس الانقسامات المميزة له^(١١). وأخيراً يشير البعض^(١٢) إلى أن نموذج المجتمع المتعدد إثنياً يمكن التعرف عليه وفقاً للتمييز بين المجال الخاص والمجال العام وفي هذا الصدد تظهر أربعة احتمالات وهي:

١. قد يكون مجتمعاً موحداً في المجال العام ويشجع على الاختلاف في المجال الخاص والأمور المجتمعية.
٢. قد يكون مجتمعاً يسمح بالحق في الاختلاف والتنوع في المجال العام ويشجع على التنوع في الممارسات الثقافية من قبل الجماعات المختلفة.
٣. قد يكون مجتمعاً موحداً في المجال العام ومجبوراً أو مشجعاً على الاتحاد في الممارسات الخاصة أو المجتمعية
٤. قد يكون مجتمعاً لديه حقوق مختلفة ومتنوعة في المجال العام حتى وإن كان هناك وحدة ملحوظة في الممارسات الثقافية بين الجماعات^(١٣).

٢،١: المقاربات النظرية المفسرة للنزاع الإثني

إن النزاع الإثني يعني أو يفترض عدم قدرة الجماعات الإثنية في إستمرار العيش مع بعضها

(١١) راجع بهذا الخصوص دراسة وفاء لطفي، التعددية المجتمعية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص ١٠ متاحة على الرابط الآتي :

www.asharqalarabi.org.uk/markaz/t-02052012.doc

(١٢) نقلاً عن محمد عمر مولود، الفيدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، أبريل، ٢٠٠٣، ص ٣٧٠.

(١٣) بموجب قاموس أوكسفورد فإن المجتمع المتعدد عبارة عن مجتمعات مقسمة إلى مجموعات ومجتمعات لغوية أو عرقية أو دينية أو عرقية مختلفة. هذا الوصف يمكن أن ينطبق على أي مجتمع تقريباً مما يؤدي إلى التعامل مع هذا المصطلح (plural societies) على أنه مرادف لـ "مجتمع متعدد الثقافات" ومع ذلك يبدو أن هذا المفهوم غير مكتمل. لأن المجتمع المتعدد لا يشير فقط المتغير الثقافي بل يشير أيضاً تنوع رسمي في النظم المؤسسية للقرابة والدين والتعليم والترفيه والاقتصاد (وأحياناً وليس دائماً الحكومة أيضاً). للتفصيل راجع :

Oxford Index, plural societies, plural societies in A Dictionary of Sociology, Available on this Link (Date of Visit June20,2018)

<http://oxfordindex.oup.com/view/10.1093/oi/authority.20110803100332462>

البعض، نتيجة تفاعل مجموعة من الأسباب، بالرغم من عيشها مع بعضها البعض في الوقت الحاضر. ولكن كل ذلك لا ينفي وجود قدرة لإدارة هذا النزاع أو التوصل إلى حلول لهذه الظاهرة. من هنا فإن المقاربات النظرية المفسرة للنزاع الإثني تبدو أنها مؤهلة لدراسة ظاهرة النزاع الإثني و طرح الحلول العملية لإدارة النزاعات الإثنية. على هذا الأساس، فقد حاول العديد من الباحثين مناقشة أسباب النزاع الإثني من خلال مجموعة من المقاربات النظرية، أهمها المقاربة النسبوية و الو سائلية والبنائية، والإثنواقعية والليبرالية... حتى يتسنى لهم فهم هذه الظاهرة^(١٤) ومن بين أهم هذه المقاربات النظرية، هي مقارنة الإستناد الى تغيير شكل الدولة كحل براغماتي للنزاعات الإثنية. أي قدرة الدولة في إدارة النزاع والتنوع الإثني من خلال أطروحة الفدرالية. إذ يعد نموذج الدولة الاتحادية أحد أهم النماذج المعقولة التي أثبتت قدرتها و نجاعتها في إدارة مشكلة التعدد والنزاع الإثني-هوياتي؛ فهو يفعل دور الولايات المحلية و الإدارات الإقليمية^(١٥)، ويجعلها قادرة على تنظيم صفها و تقبل فكرة الاختلاف وفق أسس رئيسين، هما الإستقلال الذاتي و المشاركة، فالمجموعات الإثنية التي تعيش في ولاية فدرالية، تستقل في إدارة شؤونها الخاصة ضمن حدود إقليمها أو لولايتها، وهذا تجسيد لمبدأ الإستقلال الذاتي، وهي في الوقت نفسه تشاطر الإثنيات الأخرى الموجودة في الدولة الاتحادية في إدارة الدولة الاتحادية وهذا ما يجسد مبدأ المشاركة في الحكم الإتحادي، وقد أثبتت تجارب بعض الدول قدرة نموذج الدولة الاتحادية في التخفيف من حدة النزاع الإثني- هوياتي، حتى وإن كانت هذه الدولة تصنف ضمن الدول المتخلفة سياسياً و إقتصادياً^(١٦).

من الناحية النظرية وعند تقييم الفيدراليات القائمة على أساس الإثنية يبدو أن (الإثني-الفدرالية) أو الفدرالية الإثنية تتمتع بسجل مشترك مختلط و محير الى حد ما فيما يتعلق بكيفية تنظيم التقاليد ضمن التعددية العرقية للمجتمعات. من ناحية فمثلاً تمثل كل من (بلجيكا أو كندا) نموذجين رائعين في بيان كيف أن الإقليمية - الإثنية و إنتقال السلطة على أساس العرق أو الإثنية يمكن أن يوفر السلام بين الأعراق؛ ولكن على الجانب الآخر فإن نموذجي كل من الاتحاد السوفييتي السابق و يوغوسلافيا السابقة يمثلان نموذجين فاشلين حيث لم يثبت هيكل الدولة العرقي المستقر على أنه مستقر. مما أدى في نهاية المطاف إلى الانفصال والانهيار الكامل للدولة^(١٧).

(١٤) هناك اختلاف هوياتي بين الجماعات كلما أدى ذلك إلى نزاع اثني. فحسب العديد من الباحثين أمثال غريترس و شيلز و والكر وكونور (Greetz, Shills, Isaccs. walker, Conner) فإن سبب النزاع الإثني يعود إلى الاختلاف في الهوية و عدم تقبل الآخر مقابل الأنا، مما يؤدي إلى تعميق الإحساس بوجود حدودية الجماعات و منه تطور السلوك العنفواني بينهم... نقلاً عن حارث عادل و العيفوي جمال، النزاع الإثني في ظل وجود أزمة التعددية، المصدر السابق.

(15) Kristin M. Bakke and Erik Wibbels, DIVERSITY, DISPARITY, AND CIVIL CONFLICT IN FEDERAL STATES, Cambridge University Press, (Oct., 2006),p4.

(١٦) راجع بهذا الخصوص محمد عز الدين، الفدرالية في أفريقيا، حل لمشكلاتها أم أنها بداية التفكك، مركز الدراسات الإفريقية، دراسة متاحة على الرابط الإلكتروني الآتي (تأريخ الزيارة ٢٢/١٨/٢٠١٨) :-

http://africansc.iq/index.php?news_view&req=250fc1e92ae58ad9

(17) Christa Deiwiks,ETH Zurich, The curse of ethno-federalism? Ethnic group regions, subnational boundaries and secessionist conflict, Paper presented for presentation at the Annual

الأبعاد الإثنية في تشكيل الأقاليم الإتحادية: دراسة تحليلية في النموذج العراقي

عندما تقترح الإثنيات - الأقلية في البلدان التي اجتازت نزاعاً إثنياً، الفدرالية، كحلٍ سياسيٍّ ولضمان بقاء الإثنية ضمن حدود الدولة الجغرافية، فإن أعضاء الإثنيات - الأكثرية، غالباً ما يفترضون أنّ الفدرالية لا تفعل سوى تمهيد الطريق نحو تجزئة البلاد. وقد أثبتت التجارب الفدرالية في أغلب الدول الإتحادية الناجحة أنّ هذا التخوف قائم على أساس غير ثابت. فالحلّ الفدرالي لا يشجّع على الانفصال، بقدر ما يحتوي على التعايش. وتعبيراً عن ذلك بأوضح المعاني والمصطلحات، نشير إلى أنّ طبيعة النظام القائم في الدولة الإتحادية وطبيعة القوانين النافذة وأساليب تطبيقها، والممارسات الديمقراطية أو غير الديمقراطية، وكيفية إدارة العاصمة الإتحادية هي التي قد تدفع نحو التفكير في الانفصال أم البقاء ضمن حدود الدولة الإتحادية. وقد أثبتت تجربة بعض الدول الفدرالية حتى اليوم - لا سيما تلك التي تملك تقليداً ديمقراطياً عريقاً، أنّ الانفصالات لم تحدث قط، بالرغم من الاستفتاءات الشعبوية وغيرها من أشكال المدافعة العامة عن الانفصال. إن الفدرالية - الديمقراطية أثبتت أنّها مرنة بما فيه الكفاية لتتعامل والتّحدي الذي يمثله الانفصال^(١٨).

تشكّل العديد من الدول الكبيرة موطناً للعديد من المجموعات الإثنية والثقافية، أو "القومية" المتنوعة. وفي بعض الحالات، تتركز هذه المجموعات ضمن مناطق جغرافية مستقلة. تلك هي الحالة في إسبانيا أو بلجيكا أو ماليزيا. و في بعض الحالات الأخرى، لا تتركز المجموعات جغرافياً في أماكن محددة، وإنما تعيش ككتل بشرية متبعثرة مع أو بين إثنيات أخرى، فمثلاً يعيش شعب سريلانكا المسلم، مشتتاً في سائر أنحاء البلد. ومع أنّ العديد من المسلمين يعتبرون أنّ منطقة واحدة هي موطنهم التاريخي، إلا أنّهم لا يشكلون أكثرية فيها؛ ويعيش معظمهم في أنحاء أخرى من سريلانكا، كما لا تملك الأقلية السويدية في فنلندا، والأقلية المجرية في سلوفاكيا، والأقلية السلوفاكية في المجر، والشعوب الرومانية الموزعة عبر أوروبا، مراكز إقليمية أو حدود جغرافية محددة. ونسجاً على المنوال نفسه، يملك بعض سكّان البلاد الأصليين في الأمريكيتين وأستراليا ما يسمّى بـ "قاعدة أرضية"، بعكس البعض الآخر الذي يعيش متوزعاً بين السكّان عامةً. لذا فقد يشهد التوازن السكاني تفاوتاً عظيماً، رغم أنّه نادراً ما تكون المجموعات المختلفة متساوية تماماً ضمن السكّان. ففي كندا، يشكل الناطقون باللغة الانكليزية ثلاثة أضعاف الناطقين باللغة الفرنسية تقريباً. أمّا في بلجيكا، فيبلغ عدد الناطقين بالفرنسية ضعف الناطقين بالفرنسية. في هذه الحالات المماثلة وغيرها، تتوفر درجة من التوازن بين المجموعات الأساسية التي تشكّل بنية المجتمع، ممّا يؤدي إلى إنشاء المؤسسات السياسية التي تعكس هذا التوازن. لكنّ في بعض الحالات الأخرى، يشمل أكثرية سكّانية واحدة، فضلاً على أقليات إثنية أو قومية أصغر عدداً بكثير. في ظلّ هذه الظروف، تواجه الشعوب الصغيرة أحياناً صعوبةً في التأكيد على لغتها، وحقوقها الثقافية

Meeting of the Swiss Political Science Association, Geneva, Jan 7-8, 2010.p2,

(١٨) يبدو أن ما يدفع منظمي الدساتير والساسة في تبنى النظام الفدرالي في المجتمعات المتعددة هو بسبب ما يمتلكه النظام الفدرالي من ميزات وخصائص سياسية و دستورية و إدارية تساعد في إيجاد حلول للمشاكل التي تواجه المجتمعات التعددية. كما أن تنظيم الدولة على اساس فدرالية، هو نتيجة لوجود مجتمع تعددي يستوجب دستوراً فدرالياً خاصاً و ليس العكس... نقلاً عن د. يوسف كوران، التنظيم الدستوري للمجتمعات التعددية في الدولة الديمقراطية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية، ٢٠١٠، ص٥٩.

والسياسية. وقد كانت هذه حالة السكان الأصليين حتى فترة مؤخره، كشعوب السامي في اسكندنافيا، والسكان الأصليين في كندا. و تمثل الهند نموذجاً معقداً عن التنوع، مع وجود مجموعات كبيرة جداً متنوعة من حيث اللغة والإثنية (كالناطقين بالهندوسية، والبنغالية، والتاميلية إلخ).، بالإضافة إلى مجموعات صغيرة كثيرة، تعرف أحياناً بالقبائل)، أما الصين، فهي تشكل موطناً للعديد من اللغات والأقليات الإثنية. وتؤمن كلتا الدولتين العملاقتين نوعاً من الإجراءات للتوفيق بين هذه العناصر المتنوعة، إنما بطرائق مختلفة جداً^(١٩).

إن هذا المعيار لمقاربات النزاع الإثني يفترض بأن الفدرالية ينبغي أن تكون أساساً مصطلحاً معيارياً وليس وصفاً لأن النظام الفدرالي يشير إلى التشجيع على نظام حكومي متعدد المستويات بحيث يضم عناصر من الحكم المشترك والحكم الذاتي في الأقاليم، كما ويقوم على أساس القيمة والمصادقية المفترضة في الجمع ما بين الوحدة و التعددية وعلى إستيعاب الهويات المميزة والحفاظ عليها و تعزيزها ضمن إتحاد سياسي أكبر حجماً^(٢٠) كما أن الدساتير الفدرالية تفرّد جملة من الآليات والمبادئ لتنظيم حقوق الإثنيات والهويات الفرعية، و تتمثل هذه الآليات الدستورية في فرض نوع من التوازن والتوافق في التمثيل بين الجماعات الإثنية في إدارة الدولة سواء في البرلمان أو الحكومة أو المحاكم الدستورية على حد سواء. و بصورة عامة إن الطبيعة التعددية للمجتمع و ضرورة إيجاد توازنات دائمة بين الجماعات قادت العملية الديمقراطية في العديد من الدول الفدرالية إلى اعتماد (السيادة الدستورية - Constitution Sovereignty) بدلاً من السيادة البرلمانية (Parliamentary Sovereignty) التي عادة ما تكون المنظم للحياة السياسية في الدول الديمقراطية^(٢١).

فالتعددية الإثنية والعرقية والمذهبية والطائفية في أي دولة، بالرغم من أنها ظاهرة طبيعية، فهي تتطلب إيجاد نظام سياسي ملائم يحقق العدل والمساواة، ويحد من الصراعات، والدولة التي تستطيع (على الأقل نظرياً) من تحقيق مطالب الجميع وتؤمن لهم حقوقهم عن طريق الدستور والمشاركة السياسية لكل أطراف المجتمع دينية كانت أم سياسية أو قومية، ينبغي أن تكون دولة فدرالية. وما نراه اليوم في كثير من دول العالم المتعددة الأعراق والطوائف والمذاهب والإثنيات من تطبيق للنظام الفيدرالي والديمقراطية التوافقية، يعد بطبيعة الحال من أنسب الأنظمة للمجتمعات المتعددة لتحقيق الاستقرار السياسي وتجنب الحروب الداخلية^(٢٢). و أخيراً، فإن الفدرالية كمصطلح معياري يرسخ الوحدة

(١٩) نقلاً عن طاقم عمل منتدى الاتحادات الفدرالية في أوتاوا، كندا الخيارات الفدرالية وغيرها من الوسائل للتوفيق بين المجموعات المتنوعة منتدى الاتحادات الفدرالية، ص٤، دراسة متاحة على الرابط الإلكتروني الآتي (تأريخ الزيارة : ٢٠١٧/٦/١)

<http://www.forumfed.org/pubs/FederalOptionsandOtherMeansofAccommodatingDiversity-Arabic-Arabe.pdf>

(20) Kristin M. Bakke and Erik Wibbels, DIVERSITY, DISPARITY, AND CIVIL CONFLICT IN FEDERAL STATES, op.cit.p10.

(٢١) د. يوسف غوران، المصدر السابق، ص ٦١.

(٢٢) ريناس بنافي، ظاهرة الصراعات الإثنية- الصراع الكردي في العراق نموذجاً، الحوار المتمدن، العدد (٣٩٦٠)، ٢٠١٣،

الأبعاد الإثنية في تشكيل الأقاليم الاتحادية: دراسة تحليلية في النموذج العراقي

و اللامركزية و المحافظة عليها في آن واحد إذ توجد فيها حكومة مركزية ومجموعات حكومات إقليمية، حيث كل من هذين المستويين من الحكم المستقل في مجاله عادة وفق دستور مكتوب يحميه ويورد الدستور الإتحادي إختصاصات مستوي الحكم ويضع عادة ترتيبات لتخصيص الصلاحيات المتبقية وتنسيق تداخل الإختصاصات، فضلاً عن منح المسؤولية القضائية الى محكمة دستورية أو مؤسسات أخرى لإتخاذ قرارات ملزمة. إن المجلس التشريعي الوطني في الدولة الإتحادية يضم عادة مجلساً ثانياً تمثل فيه وعلى نحو مباشر غالباً الأقاليم المكونة فيها الدولة الإتحادية^(٢٣) وكما يقول (دى توكفيل) إن النظام الفدرالي خلق من أجل الجمع بين حسنات كبر و صغر الأوطان، وعلى حد قوله (الإتحاد هو حر سعيد كوطن صغير وهو قوي و مُمجد كوطن كبير)^(٢٤).

٢. ديناميكية النزاعات الإثنية و تشكيل الأقاليم الإتحادية في العراق

١،٢: بنية المجتمع العراقي

تشكل بنية المجتمع العراقي من ثقافات متنوعة، تتغلغل في داخلها وهي مخصصة وفاعلة تعمل على الأرض وهي متعايشة برغم إنعدام تجانساتها.. إن الأنساق الثقافية العراقية غير متجانسة أبداً، ولكنها مترابطة مع بعضها البعض ترابطاً عضوياً، ولا يمكنها أن تنفصم أبداً، فالنسق الثقافي نسق، لا يمكنه أن يحيى لوحده من دون ترابطه بالنسق الآخر. بمعنى آخر توجد ثمة إفتراقات واسعة داخل بنية المجتمع العراقي، هذه الإفتراقات شكلت سبباً في إنتاج تناقضاته التي لا تنضب أبداً، وهي بحاجة إلى سياسات مجردة من كل ميول أو إتجاهات، من كل ما يتعلّق بتعاطف قبلي أو بيئي أو مذهبي أو جهوي.. الخ.

إن بنية المجتمع العراقي معقدة للغاية، فهي غير متجانسة ومتنوعة وفق أسس متعددة، فمثلاً يجب الإعتراف بأنه ليس هناك أية إنسجامات ثقافية بين ثقافات المدن والريف والبادية كما ينبغي أن نعترف بأن ليس هناك إنسجامات بين ثقافة عرب الشمال عن عرب الجنوب وكورد زاخو عن كورد خانقين. وهناك العديد من الخلافات الثقافية بين كورد السليمانية و كورد دهوك، وبين ثقافة أبناء الجزيرة الفراتية عن أبناء الفرات الأعلى وعن أبناء الفرات الأوسط وعن أبناء الجنوب هذا التعقيد في البنية المجتمعية من حيث الإثنية، تدفعنا الى القول بأن الثقافة العراقية عند التمعن فيها من حيث ألوانها ومصادرها وطبيعة تكويناتها، تبدو وكأنها متنوعة ومتبعثرة في جل نسيج المجتمع العراقي ولكن في الوقت نفسه، وفي بعض الحالات، تبدو أنها متلازمة جداً، وذلك بسبب وجود المصالح المشتركة بين أعضاء إثنياتها^(٢٥)، فعندما إندلعت الحرب المذهبية بين السنة والشيعة بعد ٢٠٠٣/٤/٩ وقفت كل الشيعة بالصد من السنة. وعندما أجرى إقليم كوردستان عملية إستفتاء الإنفصال في ٢٥/٩/٢٠١٧،

دراسة متاحة على الرابط الإلكتروني الآتي (تأريخ الزيارة ٢٠-٢٠١٨):

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=339336>

(٢٣) القاضي نبيل عبدالرحمن حياوي اللامركزية و الفدرالية المكتبة القانونية بغداد ط١، ٢٠٠٤ ص ٥٥

(٢٤) نقلاً عن د. عصام سليمان الفدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان دار العلم للملايين بيروت ط-١ ١٩٩١ ص ٣٤.

(٢٥) يوسف كوران، المصدر السابق، ص ٢١١.

وقف كل العرب في العراق بالصد من الانفصال، بالرغم من الإختلاف المذهبي التاريخي بين السنة والشيعة. ولكن مع ذلك فإن هذا التلازم الوقتي بين أعضاء بعض الإثنيات بسبب وجود مصالح مشتركة أكبر، من المؤكد أنها تلازمات وقتية، ترافقه تداخل في الانسجيمات الثقافية بين إثنية وأخرى. هذا التداخل سيؤدي بالتأكيد الى إنعدام الانسجام تماماً في وقت لاحق في مناطق أخرى في العراق لفترات ليست بقليلة^(٢٦) خاصة عندما تتقاطع المصالح المشتركة، نتيجة تضاربها.

إن المشكلة الحقيقية في هذا السياق ترجع الى بنية المجتمع الإثني الهش في العراق منذ تكوينه في العصر الحديث.. ومنذ قيام الدولة العراقية، إعتمدت الطبقة الحاكمة على فرضية إنصهار الثقافات الفرعية على الثقافات الوطنية، وذلك من خلال الإعتتماد على نوع من توافقات نظام البنى الإجتماعية والجماعات الفاعلة والأنساق الإيديولوجية^(٢٧) إلا أن هذه الفرضية لم تتحقق بالرغم من ظهور بعض ملامحها في بعض مراحل حياة المجتمع العراقي، وبدت على أنها متلازمة مع بعضها البعض، فمثلاً حين نشأت الدولة الحديثة في العراق في عام ١٩٢١، لم يكن الشيعة يؤلفون كياناً وثيق التماسك رغم أنهم كانوا يمتازون بعدد من الخصائص المشتركة فقد كانوا منقسمين، شأن غيرهم من سكان العراق. الى جماعات متميزة، قائمة بذاتها. وفي إطار حالات عديدة لم يكن يعتبرون أنفسهم كشيعة أولاً، فالولاء الأول والأقوى كان للقبيلة والعشيرة ويصح هذا بشكل خاص على الحال في القرى والسلف (حزمة من المساكن الريفية). وحتى لو أخذنا الوضع في النجف، المركز الرئيس للمدارس الدينية الشيعية لوجدنا أن الإنتماء الى القبيلة أو الإنتماء الى المحلة (حي المدينة) كان من الناحية السياسة أقوى من رابطة المشاعر الشيعية من هنا فإن الإنقسامات الإجتماعية كانت تتبلور وتزدهر، حتى داخل مدينة واحدة وضمن جماعة إجتماعية متجانسة، واحدة، وخير دليل على ذلك، دساتير المحلات التي ظهرت في مدينة النجف الأشرف، بعدما إنتفض سكان النجف في ابريل ١٩١٥ ضد الاتراك وطردهم من المدينة فبالرغم من أن جل مدينة النجف الأشرف هم من (العرب و مسلمون و شيعة). إلا أنه أصبح لكل من أحياء النجف (الأربعة و تذاك) مستقلاً بذاتها. و إستمرت في التمتع بهذا الوضع حتى مجيء الإنجليز في آب ١٩١٧. إذ يختتم دستور ١٩١٥ لمحلة البراق (مثلاً) في النجف الأشرف، بالتأكيد على : (إننا متحدون مع كاظم سواء كان في المدينة أو خارجها، وعلى هذا نوقع.. وليكن الله شاهداً)^(٢٨).

(٢٦) أ.د. سيار الجميل، بنية المجتمع العراقي.. الثقافة الاجتماعية: خصوصيات الطيف، دراسة متاحة على الرابط الإلكتروني الآتي (تأريخ الزيارة (٢٠١٧/٥/١٥))

<http://www.sayyaraljamil.com/printarticle.php?id=1651>

(٢٧) فايز عبدالله العساف، الأقليات وأثرها في إستقرار الدولة القومية جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا الأردن، ٢٠١٠، ص ١٣.

(٢٨) ولم يكن الميل الى هذا الإنقسام خاصاً بالنجف فقط، فخلال الحرب العالمية الأولى، وقف الحي الشرقي في مدينة السماوة الفراتية الصغيرة الى جانب البريطانيين، بينما حافظ الحي الغربي على حياد مكشوف، وكان الحيان، ولكل منهما شيخه المستقل، يشنان حروباً مستمرة أحدهما ضد الآخر على مدى العديد من السنوات. للتفصيل حول هذا الموضوع راجع : حنا بطاطو العراق ترجمة، عفيف بزاز، المكتبة الوطنية الإيرانية، الكتاب الأول، ٢٠٠٥، ص ٣٩

٢,٢: الهويات الفرعية^(٢٩) والحركات الإثنية داخل المحافظات والأقاليم

إن هذا التنوع في بنية المجتمع العراقي ظهر و بقوة وبرز الى الوجود بعد الغزوة الأولى في (٢٠٠٣/٤/٩) إذ شهد العراق بروزاً كبيراً للحركات الإثنية وإنبعاثها، ونتيجة لذلك أدى إلى زيادة العنف والحروب الأهلية - الإثنية بدرجة كبيرة وعلى نطاق واسع في أغلب مناطق العراق، خاصة بعد أن تبلورت وتجددت حركات التمرد أو حركات عدم قبول الآخر في جماعات إثنية منظمة في إطار تنظيمي - سياسي والتف حوله عدد معقول من أفرادها، فأصبح بذلك مجسداً في حركة إجتماعية (Social movement)^(٣٠) من هنا فإن الهويات الإثنية - الفرعية بدأت تظهر من خلال حركات إثنية - إجتماعية بإعتبارها حركات سياسية إجتماعية منظمة تنشأ في إطار جماعة إثنية غير مسيطرة، غالباً ما تكون هذه الإثنية، أقلية، وكانت لأغلب هذه الحركات برنامج عمل تنطوي على ماتصوبو إليه من أهداف وما تستخدمه من وسائل^(٣١)، بغية بلوغ هذه الأهداف التي كانت تختلف سواء من حيث المطالبة بالمساواة أو تحقيق نوع من الحكم الذاتي لجماعتها على أساس الإقليم أو حتى على أساس القضاء أو الناحية التي تقطنه (كمطالب بعض القوى السنية بتشكيل أقاليم سنية في العراق) أو كانت ترتقي أهدافها إلى درجة الإنفصال عن الدولة الأم، (كمطالبة الكورد بالإنفصال من العراق). وفي سبيل تحقيق مطالبها إستخدمت هذه الحركات وسائل عدة، منها السلمية، ومنها ما إرتكزت على العنف. على هذا الأساس، باتت الحركات الإثنية هي الجماعة الإثنية نفسها باعتبارها كيان سياسي إجتماعي، له

(٢٩) تعد مسألة الهوية من أهم القضايا التي لاقى اهتمام العديد من المفكرين والسياسيين في ظل فشل بعض الدول والنخب السياسية في التوفيق بين الهويات و تشكيل مايعرف بالتعايش الهوياتي خاصة في دول العالم الثالث الأمر الذي جعل هذا المفهوم محل نقاش بين المفكرين حول أهم ما يتضمنه وعلاقته بمفهوم الإثنية... يقابل مفهوم الهوية لفظ (Identité) باللغة الفرنسية، و (Identity) باللغة الإنجليزية، وكلاهما من أصل لاتيني بحيث تعني لغة أصل الشيء وماهيته. يمكن تعريف الهوية على أنها مجموعة من الأوصاف والسلوكيات التي تميز الشخص عن غيره، أو هي "الخصائص والصفات التي تميز الشخص عن الآخر وتجعله معروفاً". عليه يمكن أن نستنتج بأن الهوية تعني الكيفية التي يعرف بها الناس أنفسهم والآخرين و هي مفهوم يستخدم للدلالة على أهم الصفات التي تميز الجماعات كالعرقيات، الإثنيات، القيم، اللغة... أما عن علاقة الهوية بالإثنية، فكثيراً ما تثار في الدراسات الأكاديمية قضية العلاقة بين الهوية و الإثنية، فمفهوم الهوية يتداخل بشكل كبير مع مفهوم الإثنية حتى أن الكثير من الباحثين يعتبر أن مفهوم الهوية هو الإثنية، إلا أن هناك اختلاف بينهما يكمن فيما يلي : من حيث طبيعة المفهوم: الهوية مصطلح يطلق للتعبير عن ماهية الشيء وأصله أما الإثنية فهي عبارة عن مجموعة من الأفراد الذين يشتركون في عدة خصائص كاللغة و الدين و العادات و التقاليد.... ومن حيث المدة الزمنية مصطلح الهوية أقدم من مصطلح الإثنية، وأخيراً نستطيع القول أنه لا يمكن فصل الهوية على الإثنية، لأنها تعبر عن السمات التي تتميز بها الجماعة الإثنية وتميزها عن الجماعات الأخرى. نقلاً عن : جارش عادل - العيفاوي جمال، النزاع الإثني في ظل وجود أزمة التعددية "الاختلاف الأكاديمي بين المفكرين"، المرکز الديمقراطي العربي، دراسة متاحة على الرابط الإلكتروني الآتي (تأريخ الزيارة ٢٠١٨/٢/١) :

<http://democraticac.de/?p=2346>

(٣٠) سعد الدين إبراهيم، الملل والنحل والأعراق، هموم الأقليات في الوطن العربي، مركز ابن خلدون، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٣٨.

(٣١) فالح عبد الجبار، العمامة والأفندي، ترجمة أمجد حسين، منشورات الجمل، بيروت، ٢٠١٠، ص ٩ وما بعدها.

خصوصياته ومطالبه الخاصة^(٣٢).

إن طرح فكرة الفدرالية في العراق لمرحلة ما بعد الغزوة الأولى، بدت في بداياتها وكأنها أحد النماذج المعقولة لبناء الدولة وفق أسس جديدة وعلى هذا الأساس، فقد تضمنت أطروحة الفدرالية (في العراق) في بداياتها فرضية تحويل معضلة كبيرة إسمها (معضلة الإثنيات) في العراق من مشكلة قومية / مذهبية / دينية/ تاريخية / سياسية الى مشكلة دستورية بحتة. ومن ثم البحث عن حل عقلائي و واقعي لها، مثبتة في نصوص دستورية، قابلة للتطبيق في أقرب وقت ممكن، ولكن واجه هذا النموذج معضلة أخرى تمثلت في كيفية تعامل الفدرالية العراقية مع الهويات الفرعية، إذ لم تكن المعاملة متطابقة مع الأسس النموذجية لحل النزاعات الإثنية^(٣٣)، هذه المعضلة شكلت ما يمكن تسميتها بـ(حالة اللاتناسق)، وذلك نظراً لعدم وجود نظرة فدرالية متساوية للهويات الفرعية وفقاً للأسس الدستورية. فبالإستناد الى المعايير النظرية في العديد من الأنظمة الفدرالية، تعد الوحدات المكوّنة للدولة الإتحادية متساوية مع بعضها البعض وتمتّع بالسلطات التشريعية نفسها. أو قد يحدث بأن تكون دساتير بعض الإتحادات الفدرالية تقسم السلطات بطريقة غير متناسقة، أي تعكس الاختلافات بين وحداتها المكوّنة. وقد تكون هذه الاختلافات إقليمية، أو ديمغرافية، أو لغوية، أو ثقافية، أو دينية. من هنا فإن الفدرالية غير المتناسقة تبدو أنها نوعان. تنص المقاربة الأولى على زيادة نفوذ الحكومة الفدرالية في المناطق حيث تكون قدرة الوحدة المكوّنة على ممارسة سلطتها التشريعية أقل تقدماً أو مقوّضة بشكل مؤقت. في مثل هذه الحالات، قد تتولّى الحكومة الفدرالية زمام الأمور، حتى تصحح الوحدة المكوّنة في مركز يخولها ممارسة سلطتها الخاصة. تلك كانت الحال في الهند حيث ساعدت الحكومة الفدرالية، طيلة السنوات الست الأولى من الإتحاد، بعض الولايات الأقل تطوراً إلى أن أصبحت قادرة على ممارسة سلطتها التشريعية الخاصة. أما المقاربة الثانية، والأكثر شيوعاً، نحو الفدرالية غير المتناسقة، فتتضمن قدرة وحدة مكوّنة أو أكثر على تحمّل استقلالية أكثر من غيرها. ولعلّ النّظامين الماليزي والإسباني هما من أبرز الأمثلة على هذه المقاربة. وبالعودة الى نص المادة (٤) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الإنتقالية فإن حالة اللاتناسق تبدو واضحة بنوعها إذ تؤكد المادة المذكورة (والتي تشكل البداية الحقيقية لظهور النظام الإتحادي في العراق) على أنه يجري تقاسم السلطات فيه بين الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية والمحافظات والبلديات والادارات المحلية. فالموّكّد بالإستناد الى هذه المادة أن الحكومات الإقليمية ستكون قادرة على تحمّل إستقلالية أكثر من المحافظات والبلديات والإدارات المحلية، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن الحكومة الفدرالية ستكون لها النفوذ الأقوى داخل الهيئات الصغيرة التي هي بطبيعة الحال لا ترتقي الى مستوى

(٣٢) نبيلة سالك، الآليات المؤسسية لإدارة التعدد الإثني، اطروحة دكتوراه، جامعة باتنة ١، الجزائر، ٢٠١٦، ص ٤٩.
 (٣٣) تكمن المشكلة الأساسية في هذا السياق في أن الدولة الجديدة لمرحلة ما بعد الغزوة الأولى قد تشكلت وفق نظرية المكونات العراقية (الشيعة العرب، السنة العرب، الكرد، الأقليات الأخرى)، وتم تقسيم الشعب العراقي وفق الطائفة والعرق بنظام محاصصة غير مسبوق في تاريخ الحكم في العراق. من هنا فإن الفرضية هذه كانت تفترض تشكيل اقاليم وفق نظرية المكونات أيضاً، وهذا ما لم نشهده للتفصيل راجع: أسعد سليمان العراق، جذور الصراعات الداخلية، المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية ملفات إقليمية، مايو ٢٠١٧، ص ١٢.

الأبعاد الإثنية في تشكيل الأقاليم الاتحادية: دراسة تحليلية في النموذج العراقي

الحكومات الإقليمية. فالحكومة الاتحادية هي المسيطرة كلياً على جميع الأوضاع داخل المحافظات والبلديات والإدارات المحلية دون أية نجاعة لممثلي الهيئات اللامركزية في تلك الهيئات^(٣٤). مشكلة الفدرالية في العراق هي أنها فدرالية ليست إقليمية ولكنها في الوقت نفسه ليست فدرالية على غرار النموذج البلجيكي والتي هي فدرالية غير إقليمية فالنموذج البلجيكي مزيج معقد من العناصر (الإقليمية وغير الإقليمية) للجماعة. ففي حال طبقت بلجيكا مبدأ الجماعة اللغوية بطريقة متجانسة، فإن أفراد الأقلية الفرنكوفونية في الفلاندر، والأقلية الفلمنكية في الوالون، سيشكلون جزءاً من جماعاتهم اللغوية الخاصة بكل منهم. لكن تلك ليست بالحالة السائدة. فتملك حكومة الجماعة الفرنكوفونية مسؤولية تجاه الناطقين بالفرنسية في بروكسل و الوالون فقط، لا أولئك المتواجدين في الفلاندر. وينطبق المبدأ نفسه على الفلمنكيين. أما أسباب هذه "القيود" التي تحد من مدى حكومات الجماعات اللغوية، فسياسية محلية ومعقدة. رغم ذلك، فإن مفهوم بلجيكا لحكومة "الجماعة" يبقى نموذجاً مفيداً لمن يسعى إلى التوفيق بين المجموعات الثقافية غير المرآة جغرافياً. تستخدم دولاً أخرى هذه التدابير كحقوق لغوية محددة دستورياً، إلى جانب اعتمادها على الفدرالية المبنية إقليمياً بهدف ضمان حقوق أفراد المجموعات الثقافية الذين قد يشكلون جزءاً من الأكثرية في منطقة، لكنهم أقلية في منطقة أخرى^(٣٥).

٣،٢: من يحكم العاصمة في الدولة الفدرالية؟

إن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: لماذا تصبح النزعات الانفصالية محبباً في بعض الفيدراليات - الإثنية دون غيرها؟ وكيف تتورط المؤسسات الإثنية - الرسمية مع النزعات الانفصالية؟ إن موقف الفاعلين الرئيسيين في بيئة مثيرة للنزاع ومواقفهم تجاه بعضهم البعض و استخدام المؤسسات الرسمية في إدارة هذا الصراع، هي التي تجعل الصراع أكثر إعجاباً لدى الفاعلين السياسيين الإثنيين. من المؤكد أن الإجابة على هذه التساؤلات تقودنا إلى طرح السؤال الآتي: من سيحكم العاصمة في ظل الدولة الإثنية- الفدرالية؟

للإجابة على التساؤل سوف نستخدم مصطلح (المشاركة الاتحادية في السلطة) للدلالة على وصف الترتيبات التي ستعتمد عليها البنية السياسية للدولة لحكم وإدارة العاصمة الاتحادية وذلك من أجل الوصول إلى وصف من سيحكم العاصمة وكيف يتم وضع البنود الشريطة اللازمة لدمج جميع أعضاء المجموعات الإثنية أو القومية المختلفة في حكم وإدارة الحكومة المركزية - الاتحادية و مؤسساتها. مع بدء وضع أسس الدولة الجديدة لمرحلة ما بعد الغزوة الأولى في العراق، ظهرت بوادر التقسيم الطائفي والإثني، وقد جاء الترتيب الإثني لشكل نظام الحكم في العراق منذ تأسيس مجلس الحكم عام ٢٠٠٣، إذ جاء تشكيل المجلس من (٢٥ شخصية عراقية) تعبر عن رؤية مرحلة ما بعد الغزوة الأولى للطيف العراقي المتنوع فكان التقسيم كالآتي: (١٢ شخصية عربية شيعية. ٥ شخصيات عربية سنية. ٥

(٣٤) أريان محمد علي، الدستور الفدرالي، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٩، ص ١١٧.

(٣٥) منتدى الاتحادات الفدرالية الخيارات الفدرالية وغيرها من الوسائل للتوفيق بين المجموعات المتنوعة، المصدر السابق، ص ١٣.

شخصيات كردية. ٣ شخصيات تمثل الأقليات الأخرى) ومع تصاعد الاحداث في العراق والمنطقة عموماً، فقد أعيد ترتيب الوضع العراقي الجديد وعلى هذا أصبح الوضع الآن كالتالي: حكومة توافقية مشكلة من الأحزاب العراقية، وبرئاسة وسيطرة الأحزاب الشيعية. وضعف تمثيل المكونات الأخرى بنسب متفاوتة^(٣٦).

من الناحية النظرية، إن قادة المجموعات الإثنية، وفي ظل الدول الإثنو- الفدرالية، سيتفاوضون على تلك الترتيبات لكي يضمنوا لأنفسهم نصيباً من السلطة الاتحادية، والوظائف، والفرص التربوية، وما شابه ذلك. ومن المؤكد أيضاً أن قوة المجموعات الإثنية من الناحية الشعبية و مقاعدها البرلمانية ستؤثر بشكل أو بآخر على نصيب تلك المجموعة في المشاركة في الحكومة الاتحادية وعدم تمكين هذه المجموعات الإثنية من تمثيل نفسها في إدارة العاصمة الاتحادية، سيعزز لديها النزعات الانفصالية^(٣٧) ولكن يجب الأ يفهم من ذلك بأن معيار المقاعد الانتخابية هو المعيار الوحيد لضمان مشاركة المجموعات الإثنية في إدارة مؤسسات العاصمة الاتحادية إذ ينبغي أن توجد معايير أو اليات أخرى ضمان حقوق المجموعات من جانب و ضمان بقاء العاصمة (حيادية) من جانب آخر. وينبغي أن تكون هذه المعايير وفق أسس دستورية ثابتة و تتسم بطابع الرسمية ولا تعتمد على عملية الانتخابات فقط. على سبيل المثال، إذا كانت مناصب الحكومة في العديد من الدول الاتحادية مضمونة، بحكم العادة، للجماعات القومية أو الإثنية المختلفة. فإن في الحالات الأخرى، يجب أن يكون هنالك ترتيبات قانونية أو دستورية أخرى لضمان حقوق المجموعات الإثنية التي لم تضمن مشاركتها في الحكومة الاتحادية، ففي نيوزيلندا مثلاً يتمتع أعضاء مجموعة "ماوري" بمقاعد مضمونة دستورياً في البرلمان^(٣٨). وذلك كتعبير عن ضمان مشاركة المجموعات الإثنية في إدارة الدولة الاتحادية.

كل هذا يؤدي بنا الى إفتراض أن أحد العوامل الناجعة لمنع لحدوث نزاع عنيف هو أنه يتم التغلب على مشكلات العمل الجماعي. لأن ما ينقص الإثنيات في إدارة العاصمة الاتحادية، هو الإتفاق على عمل مشترك وفق نسب، متفاوتة، إذ يفترض أن العمل الجماعي من قبل المنافسين الخارجيين هو وظيفة من خصائص المجموعة المتنافسة نفسها^(٣٩)؛ من خلال الإتفاق على :-

١. مدى وجود المصالح المشتركة بين الفاعلين السياسيين.
 ٢. متانة العلاقة والمصالح و كيفية تنظيمها (خلق الهوية المشتركة وتوحيد الهياكل فيما بين أعضائها).
 ٣. تعبئتها (أي الإتفاق على مقدار الموارد تحت السيطرة الجماعية).
- عليه فإن السبب الرئيس وراء اختيار شكل الحكم الفدرالي هو لإستيعاب المصالح المحلية المتباينة

(٣٦) أسعد سليمان العراق، جذور الصراعات الداخلية، المصدر السابق، ص٣٢.

(37) Kristin M. Bakke and Erik Wibbels, DIVERSITY, DISPARITY, AND CIVIL CONFLICT IN FEDERAL STATES, op.cit,p11

(٣٨) طاقم عمل منتدى الأتحادات الفدرالية في أوتاوا، كندا المصدر نفسه ص٥.

(39) Christa Deiwi, ETH Zurich, The curse of ethno-federalism? Ethnic group regions, subnational boundaries and secessionist conflict, op.cit, p5.

الأبعاد الإثنية في تشكيل الأقاليم الاتحادية: دراسة تحليلية في النموذج العراقي

في العاصمة، وليس في الأقاليم وحدها. العاصمة التي من المفترض ألا تتحمل أي حكم مركزي أو حكومة قمعية ولهذا السبب وحده كان النظام الفيدرالي يمثل نموذجاً للعمل الجماعي -المشترك و للتوفيق بين الوحدة والتنوع كما أن التجارب السلبية في هذا السياق كان أغلبها بسبب تجاهل هذه البلدان الإتحادية لقيمة التنوع والتعدد في المركز⁽⁴⁰⁾.

أما في العراق، و عند دراسة مشهد العاصمة (بغداد) يبدو أن هيمنة بعض المجموعات الطائفية الشيعية على عملية صناعة السياسة والقانون والإقتصاد بل حتى المظاهرات، واضحاً للعيان وذلك بالرغم من أن الصراع على إدارة العاصمة يعد من أحد الأمور المحورية في عملية الصراع السياسي ضمن الدولة الإتحادية وحسم الصراع على إدارة العاصمة الإتحادية لصالح مجموعة إثنية معينة، سيشكل إنتكاسة كبيرة للعملية السياسية و مصير الدولة الإتحادية. لأن العاصمة ستصبح عاصمة لإثنية معينة منحازة لمجموعة على حساب الأخرى. وفي ظل عدم وجود مجلس للإقاليم في البرلمان الإتحادي، فإنه يمكن أن يستنتج بأن أبة تسوية سياسية بين المجموعات الإثنية للمشاركة في سلطة العاصمة (سواء كانت مشاركة حقيقية أم رمزية)، لا تتمكن من وضع حلول مستدامة لضمان العيش والمشاركة المتساوية في العاصمة لأنها ببساطة تسوية لصراع ناتج لمرحلة ما بعد الإنتخابات إنها تسوية صراع بين الأغلبية و الاقلية الإنتخابية وليست تسوية لصراع البعد الإجتماعي والإثني للمسالمة العرقية كما أن مشاركة اغلب الإثنيات في الحكومة الإتحادية (ما عدا الإثنيات العربية - الشيعية) لا تمثل الإ مشاركة شكلية و رمزية لأن هذه المشاركة حتى وإن كانت حقيقية لا تمثل تسوية لمشكلة إثنية، وإمّا تسوية بين الأحزاب الفائزة لإدارة الأوضاع في العاصمة لمرحلة ما بعد الإنتخابات. إن التسوية بين الإثنيات لا تعتمد على توزيع المناصب الحكومية فقط، و ينبغي الا تكون كذلك، بل ينبغي أن تعتمد على سياسة تحييد العاصمة الإتحادية من موقف الحكومة تجاه الإثنيات عليه فإن عدم تحييد العاصمة عن الهوية الإثنية و عدم مخاطبة جذور المشكلة، قد يؤدي إلى إندلاع النزاع مجدداً وذلك نظراً للمكانة التي تتمتع بها العاصمة في ظل الدولة الإتحادية.

إن المسوّغ الرئيس لترتيبات مشاركة السّلطة في العاصمة الإتحادية هو فض النزاعات الداخلية الناشئة عن التوزيع غير العادل للسلطة والموارد بين المجموعات السكانية أو المناطق، وهيمنة مجموعة سكانية معينة أو أكثر على المجموعات الأخرى، واستثناء بعض المجموعات، أو إنكار لغة الأقليات أو ثقافتها أو ديانتها. معظم هذه العوامل متداخلة بشدة في بُنى الدولة وفي المنفذ الى هذه البنى. وتُصوّر ترتيبات مشاركة السلطة على أنّها توجّه لتشكيل الدولة له أفضلية على ديمقراطية الأكثرية أو الاستبداد الإثني. ويجري الادّعاء بأن حكم الأكثرية في مجتمع متعدّد الإثنيات يُؤدّي إلى خضوع الأقليات الأبديّ لإرادة الأكثرية. ويؤدّي ذلك إلى إنكار تاريخهم وتقاليدهم وهويّتهم. وهناك نزعة لإقصائهم عن موارد الدولة أو إتاحة منفذ غير متساوٍ لهذه الموارد. إنّ الاستياء الناجم عن ذلك ينفجر، عادةً، على شكل

(40) BEKALU ATNAFU TAYE, Ethnic federalism and conflict in Ethiopia, African Centre for the Constructive Resolution of Disputes (ACCORD), 7 DEC 2017. Available on this Link (Date of Visit June15,2018)

<http://www.accord.org.za/ajcr-issues/ethnic-federalism-conflict-ethiopia/>

أعمال عنف، ويؤدّي إلى نزاعات طويلة المدى.

وقد رحّب العديد من الأقليات الإثنية في العديد من الدول بتوجّه الاتحادية التوافقية (consociational)، إذ أنّه يضمن لهم دوراً في وضع القوانين وتطبيقها وفي بلورة السياسات، كما يضمن، أحياناً، درجةً من الحكم الذاتي^(٤١).

وفي العراق كان يفترض أن يكون طرح فكرة الفدرالية يمثل جزءاً من الحل لمشكلة مستعصية في دولة تتزايد فيها المشاكل والصعوبات الإثنية من جانب، و توضع حدّاً للنزاعات الناشئة عن التوزيع غير العادل للسلطة والثروات، ولكن لم يستتبع هذا الطرح خطوات عملية ناجعة، إذ أن أغلب الإثنيات بقت مهمشة في عملية صنع القرار في العاصمة، وباتت العاصمة عاصمة لإثنية دون غيرها، وبعد الإنتهاء من الغزوة الثانية بدا المشهد واضحاً فإن الفدرالية المطروحة وفق أسس دستور عام ٢٠٠٥، لا تمثل جزءاً من الحل، وهي بهذه الصيغة لا تشكل النموذج الأمثل لحل مشاكل الدولة الإثنية وعيب هذا الوضع لا يعود الى مفهوم الفدرالية نفسه، و إنما الى الأسس التي أتمدها المشرع الدستوري لبناء الإتحادية في العراق، وهذا يعني أن الفدرالية بمفهومها النظري قد تكون ملائمة لدول عندما تكون هنالك مؤشرات أخرى إيجابية تضمن نجاعتها و نجاحها، فمثلاً قد تكون للفدرالية مؤشرات نجاح لديمقراطيات بها عدد كبير من السكان أو الأقاليم أو تعددية كبيرة من السكان تتمركز إقليمياً أو أنها قد تبدو ملائمة لدول و مجتمعات هي ليست كذلك كما تتطلب الفدرالية بمرور الوقت أن يكون لدى نسبة كبيرة من السكان شعور بالهوية المشتركة مع البلد ككل بالإضافة الى ضمان وجود مجتمعات محلية تتسم بالحيوية و المشاركة السياسية الفاعلة^(٤٢).

يعاني العديد من ترتيبات مشاركة السلطة المعاصرة في العاصمة الفدرالية الكثير من التعقيدات في قوانين التمثيل في الهيئتين التشريعية والتنفيذية، وفي صنع القرار. وتكون الإدارات الرئاسية، أحياناً، بمثابة هيئات جماعية قادمة من المجتمعات الكبيرة، ويُمنح حقّ النقض لكل عضو، ويكون هناك العديد من أشكال الاقتراع في الهيئة التشريعية، الأمر الذي يفسح المجال أمام إحدى المجموعات تأخير أو رفض إقتراح ما. قد تكون هناك العديد من طبقات السلطة كجزء من نقل الصلاحيات أو الحكم الذاتي الذي يقسّم الصلاحيات على بعض الفئات، وهو ما يجعل من فهم النظام أو تطوير سياسات مترابطة وشاملة بمثابة مهمة صعبة. كما يجعل هذا الأمر إدارة الأعمال الحكومية معقّدة للغاية. ولا تبدو الإتحادية، في هذه الحالات وفي حالات أخرى، أنها تخفّف من حدّة المشاكل الإثنية، بل تحوّلها إلى أشكال أخرى^(٤٣).

إن الإختلاف في التطبيق ضمن الإتحاد الفدرالي في العراق بين الوصف الدستوري و الواقع العملي لتوزيع السلطات، نشأت عندما أدت التطبيقات الخاطئة للدستور (ليس من قبل السلطة المركزية وحدها، بل من قبل السلطات المحلية أيضاً) في معظم الحالات الى تحول في طريقة تجسيد الدستور

(٤١) ياش غاي، النزاعات الإثنية و مشاركة السلطة، العدالة، المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، متاح على الرابط الإلكتروني الآتي (تأريخ الزيارة ٢٥/٦/٢٠١٨):

<https://www.adalah.org/ar/content/view/1134>

(٤٢) جورج أندرسون مقدمة عن الفدرالية ترجمة مها تكلّا منتدى الإتحادات الفدرالية كندا ط ١، ٢٠٠٧ ص ١٠.

(٤٣) ياش غاي، المصدر السابق، والصفحة نفسها.

الأبعاد الإثنية في تشكيل الأقاليم الاتحادية: دراسة تحليلية في النموذج العراقي

للحل المزمع طرحه حول الفدرالية، ولعل العامل الأساسي في ذلك هو تأثير السلطة الحاكمة - ذات النزعة الإثنية أو الحزب السياسي الطائفي أو المذهبي أو القومي أو تأثير نشاطات مجموعات المصالح الخاصة التي أثرت بشكل أو بآخر على التسويات و المساومات السياسية فصحيح من الناحية النظرية أنه يتم تخصيص حصة دستورية من السلطات المحددة لكل حكومة محلية ضمن كل إتحاد فدرالي، إلا أن الثابت في العراق هو أنه لا يمكن تفادي التشابك و إلتكالم المتبادل بين المركز و الولايات أو الأقاليم و كنتيجة لذلك يتطلب هذا عادة سلسلة متنوعة من العمليات المؤسسية لتسيير التعاون بين الحكومة لإلحادية و الحكومات المحلية و تنشيط دور المحكمة الدستورية لتفسير النصوص و تسوية الخلافات الدستورية، وهذا ما لم يحدث في العراق، عليه يمكن أن يتصور كيف سيكون مصير الفدرالية في بلد غارق في المشاكل حتى قبل أن تطرح فيها فكرة الفدرالية كأطروحة للحل^(٤٤). وعند مشاهدة العاصمة (التي يفترض أن تكون محايدة) يظهر جلياً بأن الفدرالية تبدو و كأنها معضلة أكثر من كونها جزءاً من الحل، لأن فكرة الفدرالية لا تنفصل في الأساس عن فكرة حقوق الجماعات و أن اللجوء إليها هو بالدرجة الأساس لبيان أو لتوكيد تمتع الجميع بالحقوق بالتساوي، مع ضمان الحقوق و خصوصيات الجماعات الفتوية داخل المجتمعات المتعددة وكذلك مع ضمان وحدة البلاد ككل. وأن إستبعاد فكرة ضمان حقوق الجماعات الإثنية الأخرى في حكم العاصمة، كانت ولا تزال إحدى أطروحات فشل الفدرالية في العراق.

إن ازمة المكونات في المجتمع العراقي ناتجة من أن الهوية العراقية (كهوية وطنية شاملة) لم تتبلور بشكل واضح بعد ، كما أن الاندماج الاجتماعي مازال مطلباً شعبياً أكثر مما هو واقع ، اذ تتنازع الولاءات الفرعية للدولة ، فعلاقة الدين بالدولة لم تحسم تماماً ، والتعددية السياسية التي شهدتها الساحة السياسية لا تقوم على برامج سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية، بل تقوم على أساس تعددية طائفية اثنية ، فالاحزاب العراقية إعتمدت تسيير الرموز الفرعية في مناورة تهدف الى استغلال القدرة الفرعية للسياسات بشأن الفروقات الاساسية في المجتمع ، لا لكونها لمعالجة هذه الفروق واحتوائها، بل التنافس السياسي بينها بالتلاعب بواسطة الحيلة على جدلية العام والخاص ، والملاحظ في الخطاب العراقي الرسمي، أنه قد عمق من ازمة الهوية ولم يستقر على مفهوم واضح يحدد خصوصيات المجتمع العراقي وانتماءاته، فهناك من يروج للهوية الاسلامية (كالحزاب الاسلامية سواء شيعية أو سنية) و اخر للهوية القومية (كبعض الأحزاب الكوردية والعربية - السنية) و أن عملية بناء مؤسسات الدولة الرئيسية أعتمدت أغلبها على أسس طائفية، وتوزيع الادوار يتم على أساس حصة الحزب المنتمي الى الطائفة، وليس حصة الطائفة المنتمي اليها الحزب. و اقضاء الاحزاب والحركات التي لم تستطع أن تحصل على اصوات تؤهلها لتمثيل نفسها كي تصبح مؤثرة في التصويت بصنع القرار السياسي حتى وإن كانت هذه الأحزاب تمثل مجموعات إثنية عريقة في العراق.

(٤٤) للتفصيل راجع رونالد ل. واتس الأنظمة الفدرالية ترجمة غالي برهومة مها بسطامي مها تكلما منتدى الإتحادات الفدرالية كندا ط ٢٠٠٦ ص ٩ و للتفصيل أكثر حول تعريف وماهية الفدرالية و شروطها و مبادئها راجع : جورج أندرسون المصدر السابق ص ٦ وما بعدها

إن استمرار دولة المكونات بهذه الصيغة تنذر بظهور كارثة كبرى^(٤٥)، من شأنها أن تؤدي الى تفكك العراق على الأقل الى اجزاء ثلاثة و وحدات مستقلة بذاتها تحت رعاية دولة لا تتمتع بحرية الحركة، ويجب ان تكون هذه الوحدات محكومة من خلال البنى الموجودة على الارض، فوضع الجنوب سيكون تحت حكم القيادات الدينية وحكم الاحزاب الاسلامية والجانب الغربي من العراق سيكون تحت تأثير و سيطرة القوى الخارجية - السنية، والكورد سيظل في مواجهة مع تركيا^(٤٦). أو معها.

من هنا فإن أية عملية تسوية سياسية قادمة لمرحلة مابعد داعش يجب أن تبدأ بتحديد مصير العاصمة أولاً وأن يتبعها عملية مصالحة إجتماعية - إثنية ثانياً. تسوية لا تتطلب من " الآخر " تغيير نظرتة و هويته الفرعية، وإنما هيكلية مؤسسات الدولة، وفي مقدمتها العاصمة، إجتماعياً - إثنياً وجهويماً، بحيث تعكس هذه الهيكلية جميع ألوان الطيف الموجودة في داخل المجتمع العراقي. من هنا فإن عملية إعادة هيكلية العاصمة والتمثيل العادل الذي يعكس هذا التنوع، ربما يكون له تأثير فعال لأية عملية للتسوية السياسية مستقبلاً إن العاصمة المنحازة التي أصبحت الآن جزءاً من الفساد السياسي الواقع في العراق، ينبغي الآ تبقى عاصمة إثنية محددة بذاتها و الأ تغدو مؤسساتها مؤسسات "طائفية أو مذهبية أو قومية " لأن إدارة العاصمة تشكل جزءاً كبيراً من مسببات الغبن الإجتماعى - الإثني القائم الآن في العراق. وقد أثبتت التجربة بأن كل ما حدث في عمليات التسوية السياسية السابقة منذ ٢٠٠٣ ولحد الآن، كانت تقوم فقط على إفتراض تحويل حالة العنف الى عملية تسوية سياسية وإتاحة قدر من المشاركة السياسية إلى جانب عدد من الوعود (الزائفة) في إطار تسوية لحكم العاصمة، والتي لم تتحقق. والتي باتت فيما بعدالى مادة خامة بيد إثنية معينة الإحتواء الآخرين و لعلنا لا نبالغ إذا قلنا بأن جميع الحوارات السياسية التي حدثت بعد عملية الغزوة الأولى للتسوية بين الإثنيات لم تكن ذات " مصداقية " Credibility " من شأنها أن تجعل من الممكن تجديد إطار التعايش بين الإثنيات والحد من الصراع السياسى المستمر وذلك بسبب عدم قدرتها في مخاطبة جذور المشكلة، وهي تحديد كيف يتم حكم العاصمة بشكل منصف للجميع لذلك رأينا بأن جل التسويات السابقة لم تكن تناقش عملية بناء عقد إجتماعى جديد " Social contract " والتي تعبر عن قضايا الصراع المسكوت عنها، أو بالتعبير عنها صراحةً.

(٤٥) إن إجراء عملية إستفتاء انفصال إقليم كوردستان عن العراق في (٢٥/٩/٢٠١٧) لم يكن النتيجة للوضع القائم في العاصمة بغداد، و يندر بكارثة اكبر ستظهر مالم تتحرك الدولة الإتحادية لتغيير نوعية التسويات السياسة، و أولى الخطوات الضرورية، تعديل دستور جمهورية العراق بما يتناسب مع الشكل الإتحادي من جانب، و ضمان حقوق المجموعات الإثنية من جانب آخر. مع ضمان بقاء العاصمة محايداً بين صراع الإثنيات و الأقاليم.

(٤٦) لقاء ياسين حسن، دولة المكونات في العراق بعد عام ٢٠٠٣، الواقع والمستقبل، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، مصر، دراسة متاحة على الرابط الإلكتروني الآتي : (تاريخ الزيارة ٢٠١٧/٧/١) :-

<http://democraticac.de/?p=36858>

الخاتمة

- بعد الإنتهاء من هذه الدراسة توصلنا الى جملة من الإستنتاجات يمكن تلخيصها بما يلي :
- بالرغم من ان العراق قد جرب معظم أشكال الأنظمة السياسية في الحكم خلال الفترات المتعاقبة لتاريخه السياسي وبعد صراع طويل وميرير مع الأنظمة المستبدة والشمولية التي توالى على الحكم، وجربت معظم نظرياتها الدينية والقومية (الوحدوية) والأيدولوجية، تحول نظام الحكم الى قالب اخر من قوالب الحكم، وبعد أن عانى الشعب العراقي جميع المسمي والويلات بسبب الحكومات المتعاقبة ولكنها لم تستقر بعد على نظام يضمن العيش المشترك بين مكوناتها بعيداً عن الصراعات والنزاعات الإثنية وعدم تهميش أو إقصاء المجموعات الإثنية، ولكن مع ذلك يبقى نموذج الحكم الملكي في العراق (١٩٢٥-١٩٥٨) يمثل نموذجاً يستحق التوقف عنده، الذي لم يكن يغذي الروح الإثنية خلال فترات معينة.
 - إن الفدرالية لا تنطلق من مجرد "مفهوم أحادي"، بل إنها تستوجب وجود اتفاق مشترك على اتخاذ إجراءات معينة بمعزل عن الطرف الآخر، وإجراءات أخرى معه. زد على أنها لا تُعد مجرد تنازل عن السلطة، لأن المبدأ المنطقي يفيد بأن تنعم حكومات الولايات أو المقاطعات بالسيادة في دائرة نفوذها، بقدر السيادة التي تتمتع بها الحكومة القومية أو الفدرالية ضمن دائرتها الخاصة. ففي ظل الدولة الاتحادية ينبغي الا يكون الحديث بين الحكومات "الأرفع مقاماً" مع الحكومات "الأدنى مقاماً"، ولا عن الحكومات "الأعلى سلطة" أو "الأدنى سلطة"، بل ينبغي أن يكون الحديث بين عدّة حكوماتٍ تؤدّي كل منها مهامّ مختلفة ضمن إطار عمل مشترك.. (وهو الدستور الإتحادي) وعليه فإن الحكومة الاتحادية هي ليست تلك الحكومة التي تكون أرفع مقاماً من مقام الحكومات الإقليمية، بل هي الحكومة التي تمارس دورها وفق الدستور الإتحادي، أما الحديث عن سعة صلاحيات الحكومة الاتحادية مقابل صلاحيات حكومات الاقاليم فهو حديث آخر، يجب الا يخلط مع مسألة هيمنة الحكومة الاتحادية على حكومات الأقاليم
 - يمكن للنظام الفدرالي في العراق أن يكون بديلاً للنظام المركزي ولكن وفق شروط معينة بمعنى أنه يمكن أن يكون النظام الفدرالي بداية طريق للتجزئة ويمكن أن يكون طريقاً للوحدة كل ذلك يتوقف على الكيفية التي توظف بها الفدرالية وعلى الهدف منها. إذ أن الفيدرالية يمكن أن تكون تجسيدا للأسس الديمقراطية في الحكم و الإدارة لدولة القانون. وكذلك تجسيدا للتعددية: أو أن يكون تجسيدا للتفكك و الإنهيار و الصراع الإثني إن الفيدرالية يمكن أن تكون أفضل وسيلة في إدارة الدولة التي توجد فيها أكثر من قومية أو طوائف و مذاهب وأطياف متعددة خاصة إذا كانت الحريات والحقوق معطلة كلياً في الدولة. ففي الفيدرالية إحترام (للتعددية القومية) و (للتعددية الدينية) و (للتعددية المذهبية) و إحترام (للتعددية السياسية). وفي تطبيق الفيدرالية يمكن تصور تعطيل كلي لدور الحاكم المتفرد (أي الحاكم المتفرد بالحكم) و حكم المؤسسات الدستورية في دولة القانون تجنب الدولة أهواء و أخطاء الحاكم المتفرد ولا تسمح لظهور الطغاة الذين يجلبون على شعوبهم الماسي و الحروب و الدمار من خلال عسكرة الدولة والمجتمع.

- رغم التغييرات التي طرأت بعد عام ٢٠٠٣ فقد عانت أغلب الإثنيات من التهميش وطالبت بعضها بنسبة تمثيل أكبر في المؤسسات الحديثة للدولة خاصة في العاصمة خصوصاً أن الساحة بدأت تنفرد للأحزاب الطائفية والمتسلحة ووجود مليشيات (ذات طابع قانوني رسمي) بالمقابل نجد أن أغلب الاقليات الإثنية تفتقر لهذه القوة اضافة الى الطبيعة المسالمة لهذه المجموعات، إن أغلب هذه المجموعات الإثنية لم تتمكن من مقاومة الظروف المفاجئة التي حدثت بعد التغيير السياسي الذي حصل في البلد، ورغم ان البعض منها قد حصل على تمثيل في مجلس النواب، الا أنهم أخذوا يواجهون معضلة خطيرة، وتمثلت بتعرض هذه المجموعات لعمليات قتل وتهجير وخطف على يد الجماعات المسلحة بسبب التعصب الديني والافكار الخاطئة تجاه هذه الاقليات خاصة بعد الغزوة الثانية، مما أجبر الكثير من أبناء هذه المجموعات على النزوح عن أماكن تواجدها التاريخي والفرار إما الى مناطق أكثر أمناً في العراق أو الخروج من العراق واللجوء الى الدول الأخرى.
- بعد الغزوة الأولى، كان الجميع يتوقع ظهور مشروع بناء الدولة العراقية يذهب باتجاه دولة المكونات , فمن المعروف ان الشعب العراقي يتكون من تعددية قومية ودينية ومذهبية وما قامت به قوات الاحتلال عند دخولها بإعادة تشكيل الدولة , بعد ان قامت بحل مؤسسات الدولة المؤسساتية والأمنية والعسكرية العراقية وعمليات الاستقطاب الطائفي في عملية بناء الدولة العراقية التي تمثل اللبنة الثانية بعد الدستور وتشكيل معظم القوى والأحزاب السياسية العراقية التي تأسست على اساس ولائها للمكون، و قد عانت هذه القوى من غياب رؤية واضحة لمفهوم الدولة وعملية بنائها لكونها حديثة الممارسة للسلطة وانشغلت بالتشبث بالسلطة وكذلك عملية صياغة الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥م الذي شجع المكونات ونظام المحاصصة الطائفية والمكونات على غرار ما قام به الحاكم المدني بول بريمر بتأسيس مجلس الحكم على أساس المحاصصة الطائفية والذي يعتمد في العملية السياسية والمستهدف من هذه العملية هي مكونات الشعب العراقي الذي عانى من ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وتفكيك البناء الثقافي والاقتصادي والمجتمعي والتدخل الخارجي ومستقبل النظام السياسي العراقي في ظل الازمات والاضاع التي عانى منها هل يمكن إقامة دولة مواطنة والاسس التي تستند عليها ومستقبل المكونات في حال تحقيقها ودولة المكونات العراقية ومستقبلها التي تخلق التصدع وأزمة الشرعية وانعدام الثقة والعنف السياسي واستعمال القوة المشروعة والتي تؤدي إما الى التقسيم أو استمرار العنف المسلح وسيطرة الجماعات المسلحة التي ستخلق عراق مفكك وضعيف.
- ان الخلط أو الربط بين المجموعات الإثنية الفائزة في الإنتخابات مع فرض حكم هذه الإثنية على العاصمة أصبح معادلة يعتمدها من يحكم العاصمة، وضحية هذه المعادلة هو المواطن العراقي غير المنحاز لإثنية معينة فسياسة التصفية والقتل على أساس إثني أو الإقصاء من تولي وظائف إدارية أو حكومية أو رسمية لم تأتي إلا تطبيقاً لسياسة إنحياز العاصمة للإثنية الفائزة في الإنتخابات أو كردة فعل على إنحياز العاصمة لإثنية دون غيرها كما ان الفدرالية لا يمكن أن تمثل العصا السحرية لمعالجة المشاكل الإثنية في العراق مالم تغير وصف الفدرالية

الأبعاد الإثنية في تشكيل الأقاليم الإتحادية: دراسة تحليلية في النموذج العراقي

- يمكن للنظام الفدرالي أن يعمل بشكل جيّد حتى يصبح الأساس الإثني للحكم الذاتي أو الفدرالية مُهيمنًا. على غرار النموذج الهندي الذي يوفر مثالاً جيّدًا على ذلك إذ يمكن إستخدام الأداة الفدرالية بغية التوفيق بين مكونات المجتمعات المتعدّدة والمتنوّعة. من هنا فإنّ الدول الإثنو الفدرالية ستصبح قادرة على قبول التنوّع الإثني (العراقي أو الديني أو الطائفي أو القومي أو.....) كقاعدة للفدرالية ولكن مع الأخذ بنظر الإعتبار بأنّ الفدرالية قد تغدو إشكالية مع تعاضم الفروق الإثنية. في حالة غياب ثقافة وطنية شاملة.
- و أخيراً يمكن القول أنه من الضروري إجراء تعديل دقيق للقوانين والمؤسّسات الإتحادية لأنّ العلاقة بين الهويات الفرعية والهوية العامة (والتوازن بين الهويّات المتعدّدة التي يحملها كل واحد منا في داخله) ستصبح أكثر تعقيداً، إذا لم يتم تنظيمها وفق أسس دستورية يتم الإتفاق عليها ولكي تتوافق العديد من مظاهر الانتماءات الدينية أو الثقافية - الفرعية مع الهوية العامة للدولة ويساهم توجه النظام الاتحادي بمجموعة من الأدوات لتلائم الحالات المختلفة. وفي حال نزوع إحدى الأدوات نحو الكثير من التجزئة، أو حرمان الآخرين من الحقوق، يمكن وقف ذلك عن طريق المعايير الليبرالية داخل الدولة الإتحادية نفسها، وليس وفق مشاريع إنفصالية.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

- آريان محمد علي، الدستور الفدرالي، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٩.
- أسعد سليمان العراق، جذور الصراعات الداخلية، المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية ملفات إقليمية، مايو ٢٠١٧
- حنا بطاطو العراق الكتاب الأول ترجمة عفيف بزاز، الغدير للطباعة والنشر والتوزيع، قم، ٢٠٠٥
- جورج أندرسون مقدمة عن الفدرالية ترجمة مها تكلا منتدي الإتحادات الفدرالية كندا ط ١، ٢٠٠٧
- رونالد ل. واتس الأنظمة الفدرالية ترجمة غالي برهومة مها بسطامي مها تكلا منتدي الإتحادات الفدرالية كندا ط ١، ٢٠٠٦
- سعد الدين إبراهيم، الملل والنحل والأعراق، هموم الأقليات في الوطن العربي، مركز ابن خلدون، القاهرة، ١٩٩٤.
- د. سعدالدين إبراهيم، الملل والنحل والأعراق، الجزء الأول، المجلد الثاني، مركز ابن خلدون، القاهرة، ٢٠١٨
- د. عصام سليمان الفدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان دار العلم للملايين بيروت ط-١ ١٩٩١
- فايز عبدالله العساف، الأقليات وأثرها في إستقرار الدولة القومية جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا الأردن، ٢٠١٠.
- فالح عبدالجبار، العمامة والأفندي، ترجمة أمجد حسين، منشورات الجمل، بيروت، ٢٠١٠.
- نبيلة سالك، الآليات المؤسّساتية لإدارة التعدد الإثني، اطروحة دكتوراه، جامعة باتنة ١، الجزائر،

٢٠١٦.

- القاضي نبيل عبدالرحمن حياوي اللامركزية و الفدرالية المكتبة القانونية بغداد ط ١، ٢٠٠٤.
- طاقم عمل منتدى الاتحادات الفدرالية في أوتاوا، كندا الخيارات الفدرالية وغيرها من الوسائل للتوفيق بين المجموعات المتنوعة.
- د. يوسف كوران، التنظيم الدستوري للمجتمعات التعددية في الدولة الديمقراطية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية، ٢٠١٠.
- John M. Dunn (editor), Contemporary Crisis of the Nation State?, Published for the Political Studies, Association by Blackwell Publishers (Oxford, Cambridge, MA), 1995.
- Christa Deiwiks, ETH Zurich, The curse of ethno-federalism? Ethnic group regions, subnational boundaries and secessionist conflict, Paper presented for presentation at the Annual Meeting of the Swiss Political Science Association, Geneva, Jan 7-8, 2010.
- Kristin M. Bakke and Erik Wibbels, DIVERSITY, DISPARITY, AND CIVIL CONFLICT IN FEDERAL STATES, Cambridge University Press, (Oct., 2006).
- John Rex, The Plural Society in Sociological Theory, Wiley on behalf of The London School of Economics and Political Science, (Jun., 1959)

المصادر الإلكترونية :

- بوحينه قوي، جيدور حاج بشير، إدارة التنوع الإثني- اللغوي في بلجيكا، قراءة في التجربة، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية (AJPS)، الجزائر متاح على الرابط الإلكتروني الآتي:
<http://www.maspolitiques.com/ar/index.php/ar/articles/73-x>
- حارش عادل، العيفاوي جمال، النزاع الإثني في ظل وجود أزمة التعددية، دراسة متاحة على موقع المركز الديمقراطي العربي، على الرابط الآتي : <http://democraticac.de/?p=2346>
- د. رحال بوبريك، الأقليات الإثنية في زمن الإنتقال الديمقراطي، مركز الجزيرة للدراسات، دراسة متاحة على الرابط الإلكتروني الآتي (تأريخ الزيارة ٢/١ / ٢٠١٨) :-
<http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/2013124122841440101.html>
- ريناس بنافي، ظاهرة الصراعات الإثنية- الصراع الكردي في العراق نموذجا، الحوار المتمدن، العدد (٣٩٦٠)، ٢٠١٣، دراسة متاحة على الرابط الإلكتروني الآتي:
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=339336>
- أ.د. سيار الجميل، بنية المجتمع العراقي.. الثقافة الاجتماعية: خصوصيات الطيف، دراسة متاحة على الرابط الإلكتروني الآتي (تأريخ الزيارة ٢٠١٧/٥/١٥)

الأبعاد الإثنية في تشكيل الأقاليم الاتحادية: دراسة تحليلية في النموذج العراقي

<http://www.sayyaraljamil.com/printarticle.php?id=1651>

- طاقم عمل منتدى الاتّحادات الفدرالية في أوتاوا، كندا الخيارات الفدرالية وغيرها من الوسائل للتوفيق بين المجموعات المتنوعة منتدى الاتّحادات الفدرالية، ص ٤، دراسة متاحة على الرابط الإلكتروني الآتي :

<http://www.forumfed.org/pubs/FederalOptionsandOtherMeansofAccommodatingDiversity-Arabic-Arabe.pdf>

- لقاء ياسين حسن، دولة المكونات في العراق بعد عام ٢٠٠٣، الواقع والمستقبل، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، مصر، دراسة متاحة على الرابط الإلكتروني الآتي :

<http://democraticac.de/?p=36858>

- محمد عزالدين، الفدرالية في أفريقيا، حل لمشكلاتها أم أنها بداية التفكك، مركز الدراسات الإفريقية، دراسة متاحة على الرابط الإلكتروني الآتي :-

http://africansc.iq/index.php?news_view&req=250fc1e92ae58ad9

- دراسة بعنوان التعددية والتنوع الإثني والعرق، متاح على موقع درر العراق، على الرابط الإلكتروني الآتي

<https://www.dorar-aliraq.net/threads/166066>

- وفاء لطفي، التعددية المجتمعية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، متاحة على الرابط الآتي :

www.asharqalarabi.org.uk/markaz/t-02052012.doc

- ياش غاي، النزاعات الإثنية و مشاركة السلطة، العدالة، المركز القانوني لحقوق الأقليات العربية في إسرائيل، متاح على الرابط الإلكتروني الآتي :-

<https://www.adalah.org/ar/content/view/1134>

- BEKALU ATNAFU TAYE, Ethnic federalism and conflict in Ethiopia, African Centre for the Constructive Resolution of Disputes (ACCORD), 7 DEC 2017.

<http://www.accord.org.za/ajcr-issues/ethnic-federalism-conflict-ethiopia/>

- Oxford Index, plural societies, plural societies in A Dictionary of Sociology, Available on this Link

<http://oxfordindex.oup.com/view/10.1093/oi/authority.20110803100332462>